تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين بدولة الكويت: دراسة ميدانية

اعداد

د/ شيماء السيد محمد على عارف

خبيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشئون المراه المصرية

المستخلص.

تحاول هذه الدراسة التعرف على مفهوم المسئولية الأجتماعية لرابطة الاجتماعيين بدولة الكويت ، كما تتناول أهم التجارب الدولية في هذا المجال كمحاولة للوقوف على أفضل الممارسات للاستفادة، منها ، ويقوم البحث أيضا بتحليل أهم المبادرات التى تقوم بها رابطه الاجتماعيين بدولة الكويت في مجال المسئولية الاجتماعية لتحديد الدوافع التي تشجع الاضطلاع بهذه المسئولية والمجالات التي تحظى بها رابطه الاجتماعيين والتحديات التي تواجهها عند تبنيها لبرامج المسئولية الاجتماعية .

وتنتهي الدراسة بطرح بعض التوصيات التي من شأنها الترويج للمسئولية الاجتماعية ، وفي واقع الأمر يمكن القول إنه لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع ككل بمفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وأبعادها ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليته وكيفية بلورته والإفادة منه .وفي ضوءذلك، يطرح البحث التساؤلات التالية :ما هو المقصود بالمسئولية الاجتماعية ،وما هو التطور التاريخي لهذا المفهوم؟ وما هي الدروس المستفادة من التجارب الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية للرابطة ؟ وما هي الدوافع التي تشجع الرابطة على الاضطلاع بمسئوليتها الاجتماعية وكذلك التحديات التي تواجهها للقيام بدورهاالاجتماعي؟وأخيرا، ما هى أهم التوصيات لتنمية مبادرات المسؤولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين بدولة الكويت .

الكلمات الافتتاحية : المسئوليةالاجتماعية ، رابطة الاجتماعيين بدولة الكويت

Abstract

This study attempts to identify the concept of social responsibility of the Association of Socialists in the State of Kuwait, and deals with the most important international experiences in this area as an attempt to identify the best practices to benefit from them, and the research also analyzes the most important initiatives undertaken by the social association in the State of Kuwait in the field of social responsibility to determine the motivations that Encourages this responsibility, the areas it enjoys and the challenges it faces when adopting social responsibility programs. The study concludes with some recommendations that promote social responsibility. In fact, there is still a lack of ambiguity and insufficient knowledge on the part of individuals, companies and society as a whole about the concept of social responsibility of the private sector and its dimensions and extent of development, as well as how effective and how to develop and benefit from it. In this light, the research raises the following questions: What is meant by social responsibility, and what is the historical development of this concept? What are the lessons learned from international experiences in the area of CSR? What are the motivations that encourage the Association to fulfill its social responsibility as well as the challenges it faces to fulfill its social role? Finally, what are the most important recommendations for the development of the social responsibility initiatives of the Kuwait Social Association.

Keywords : Social Responsibility, Kuwait Social Association

مقدمة

تعد المسئولية الاجتماعية جزأ لا يتجزأ من المسئولية بصفة عامة وهي ضرورية لصالح المجتمع، فالفرد المسئول اجتماعيا هو فرد يؤدي أدواره كما هو محدد له، كما أنه على دراية بشئون مجتمعه فهو

يشارك بفاعلية في كل قضايا المجتمع سواء طلب منه أو لم يطلب فهو يدرك جيدا دوره ومسئولياته في ارتباطها بمسئوليات الآخرين، فيتعامل معهم ويحترمهم ويشاركهم للحفاظ على صورة المجتمع . (محمد ،٢٠١١)

وتنمية المسؤولية الاجتماعية هي تنمية للجانب الخلقي الاجتماعي في الإنسان لا تنفصل عنه بل تتكامل معه ، اى أن تنمية هذا الجانب الخلقي والاجتماعي ليس منفصلا عن تنمية الشخصية كلها بل تتكامل معه أي أن تنمية المسئولية جزء من التربية العامة لشخصية الإنسان وتربيته من كافة الجوانب الانفعالية والمعرفية والاجتماعية لذا فإن تنميتها لا يمكن أن تنهض بها جهة بمفردها، ولكن يسهم في تحقيقها كل الجهات والمؤسسات التي يتعامل معها الأفراد والتي تؤثر في أفكارهم واتجاهاتهم وممارستهم، طالما توفرت لهم فرص الاحتكاك بها .

ومن هنا تبرز أهميه تقييم المسئولية الاجتماعية بوصفها أحد أهم القضايا الجديرة بالبحث والاهتمام حيث أنها تنمية لجانب من جوانب الوجود الاجتماعي التي يحتاج إليها الفرد للحماية والوقاية والعلاج من بعض ظواهر اللامبالاة وافتقاد الهوية وعدم تحمل المسئولية والكثير من المظاهر السلبية التي تعوق عملية التنمية .

والتقييم السليم يعتمد في الوقت الحاضر على كثير من البيانات و المعلومات التي تُستمد من الوظائف والعمليات في تنمية المسئولية الاجتماعية، وبالتالي فإن تقييم الأداء هنا هو حلقة في سلسلة وظائف التنمية الأجتماعية.

وينبع مفهوم المسئولية الاجتماعية من الاعتماد المتبادل بين المؤسسة وبين المجتمع وهى مجموعة من الجهود المتواترة والمتكاملة التي تقوم بها جهة أو جهات معينه بهدف الوصول إلى إعادة بناء الإنسان والوطن بناء

سليماً قويا يكن الاعتماد عليه فهي نوع من المشاركة التي تنطلق من شعور صادق بالاستجابة لمتطلبات الواجب الاجتماعي والوطني ، وهى نابعة من الإحساس بالمسئولية تجاه المجتمع . (كمال ,٢٠١٠) .

ويشير مفهوم المسئولية الاجتماعية إلى التعاون مع الجهات المختلفة في حل المشكلات الاجتماعية سواء بالعمل أو بالمال وهى الشعور بالواجب الاجتماعي والقدرة على تحمله والقيام به كما أنها التزام اخلاقى يتمثل في احترام النفس والآخرين ، وان قيم المسئولية الاجتماعية تتمثل في الالتزام باحترام القانون والمعايير الاخلاقيه والمعايير العالمية في العمل والأداء لأنها الأساس الاخلاقى الذي تستند إليه المواطنه وهى التي تدفع المواطنين إلى تبنى مفاهيم ايجابيه والى ممارسات سلوكيه تتصف بالاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية . (زايد ، ٢٠١٣)

مشكلة الدراسة :

ترتبط المسئولية ارتباطا وظيفيا بالفرد، لذلك فإن تبعات هذه المسئولية لا يستطيع كل إنسان تحملها والقيام بأعبائها كما يجب، بل يستلزم القيام بها توافر العديد من السمات التي تدعم قيام الفرد بتبعات هذه المسئولية، مثل أن يكون الإنسان عاقلا واعيا ولديه إحساس عالي باحتياجات مجتمعه المحيط، وكذلك من لديه دوافع تطوعيه تجاه هذا المجتمع،وتلك المسئولية ليست بالأمر البسيط وذلك لكونها ترتكز في الأساس على القيام بالأفعال والممارسات التي تدعم الشعور بالمسئولية، تلك الممارسات التي تؤثر بلا شك في كيان وبناء المجتمع ككل، ومن هنا فإن تدعيم الإحساس بالمسئولية والأفكار والسلوكيات المرتبطة بها والموجودة لدى الأفراد فيما يخص أدائهم لمسئولياتهم فإن ذلك يعتبر غاية في الأهمية من أجل تحسين مستوى الحياة داخل

المجتمع بشكل عام، وتحسين مستوى أداء الأفراد فيما يتعلق بمسئولياتهم تجاه مجتمعهم بشكل خاص.

ومن هنا تبرز قضية تقييم المسئولية الاجتماعية بوصفها أحد أهم القضايا الجديرة بالبحث والاهتمام حيث أنها تنمية لجانب من جوانب الوجود الاجتماعي يحتاج إليها الفرد للحماية والوقاية والعلاج من بعض ظواهر اللامبالاة وافتقاد الهوية وعدم تحمل المسئولية والكثير من الظواهر السلبية التي تعوق عملية التنمية .

وفى ضوء ما تقدم تتمثل مشكله الدراسة في تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين بدولة الكويت ويمكن صياغة المشكلة في السؤال الآتي :

هل تتوافر معايير تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين بدولة الكويت ؟

تساؤلات الدراسة :

هل تتوافر معايير تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين بدولة الكويت ؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١. كيف يمكن تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات الاجتماعية ؟

٢. كيف يمكن تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات الاقتصادية؟

٣. كيف يمكن تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات الصحية؟

٤. كيف يمكن تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات التعليمية ؟

٥. كيف يمكن تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات البيئية .

أهداف الدراسة :-

ومما سبق تنطلق أهداف الدراسة من هدف رئيس مؤداه تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين بدوله الكويت . وينبثق من الهدف الرئيس عده أهداف مؤداها :

- تقييم طبيعة المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ودعم الخدمات الاجتماعية.
- تقييم طبيعة المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ودعم الخدمات الصحية.
- تقييم طبيعة المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ودعم الخدمات الاقتصادية.
- تقييم طبيعة المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ودعم الخدمات التعليمية.
- تقييم طبيعة المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ودعم الخدمات البيئية .

أهمية الدراسة :

تعتبر المسؤولية الاجتماعية اصطلاح هام ومفهوم اقتصادي واجتماعي ذو أهمية فائقة يجمع بين تحقيق مصلحة المؤسسة

الاقتصادية دون إهمال الدور الاجتماعي لها المتمثل خاصة في الاهتمام بالموارد البشرية وتجنب كل ما من شأنه أن يؤثر عليها أو استغلالها بشكل غير مرغوب فيه،في حين أن المؤسسات مهيأة أمام واقع حتمي يتمثل في الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية خاصة تجاه مواردها البشرية باعتبارها من أهم مقومات النجاح والارتقاء، إذ تمثل البحث الحالي إسهاما متواضعا يربط بين الأداء الاجتماعي للرابطة وبين إفراد المجتمع، ومنه تنبع أهمية هذه الدراسة كونها إطارا شموليا لمعرفة مدى التزام رابطه الاجتماعيين بهذه المسؤولية وخاصة المؤسسات الوطنية ذات الطابع الخاص.

وعليه تتلخص أهمية البحث من خلال تحقيق الأهداف المرجوة التالية:

١- تأصيل المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وتوعية المؤسسات بأهمية تبنيها نظرا لمساهمتها في تطوير المجتمع ومعالجة مشاكله.

٢- عرض عدد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية تجاه العمال وأهمية الالتزام بها نظرا لمساهمتها في خلق مجتمع داخلي متماسك.

٣- التعرف على واقع تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف رابطه الاجتماعيين بدوله الكويت ومدى الالتزام بها.

٤- التوصل إلى عدد من التوصيات المفيدة التي تساهم في حث رابطه الاجتماعيين على تبني المسؤولية الاجتماعية تجاه مختلف الفئات المستفيدة سواء ذات الطابع الخاص أو الطابع العام.

مفاهيم الدراسة:-

تقييم :

هي عملية مرحلية ومنظمة تتم على مدار مراحل المشروع كلها من خلال جمع وتحليل المعلومات لتحديد مدى تحقيق المشروع لأهدافه من خلال الأنشطة الموضوعة وقياس نتائج وأثر المشروع على المجتمع" (Escc.2013)

ويرى البعض ان التقييم هو "عملية المقارنة بين ما هو كائن، بما يجب أن يكون، ووضع حكم على الفرق الموجود بين ما يجب " أن يكون، وما هو كائن في أي ميدان كان"

وعرف موناهان "Monahan" التقييم بأنه" إصدار حكم لغرض ما، ويتضمن التقييم استخدام المعايير لتقييم مدى دقة وفاعلية الأشياء ، كما يمكن تعريف التقييم بأنه تقدير قيمة الشيء أو كميته بالنسبة إلى معايير محددة والهدف من التقييم هو الحكم الموضوعي على العمل الخاضع للتقييم، صالحا أو فاسدا، ناجحا أو فاشلا وذلك بتحليل المعلومات المتيسرة عنه، وتفسيرها في ضوء العوامل والظروف التي من شأنها أن تؤثر على العمل (عيشى،(٢٠٠٦) .

وعلى هذا يمكن تحديد التعريف الاجرائى للتقييم بالنسبه للدراسة بانه المقارنة بين ما هو كائن، بما يجب أن يكون، ووضع حكم على الفرق الموجود بين ما يجب " أن يكون، وما هو كائن في أي ميدان كان"

المسئولية الاجتماعية:

تشير الكثير من المراجع المتخصصة إلى إنه ليس هناك اتفاقا عالميا حول مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات والنقابات إلا إن مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة

(World council for sustainable Development Business) يعرف المسئولية الاجتماعية بأنها هي الالتزام المستمر بالعمل والتصرف بشكل اخلاقى بما يسهم في التنمية الأقتصاديه ويحسن نوعيه القوى العاملة وأسرهم بالاضافه إلى السكان المحليين والمجتمع بشكل عام.

(المغلوث ،٢٠١١)

يعرف قاموس الفلسفة وعلم النفس المسئولية الاجتماعية على أنها وعى الفرد المرتبط بأساس معرفي بضرورة سلوكه تطوعياً نحو الجماعة والتأثير في مجرى الأحداث ، بينما عرفها قاموس مصطلحات الخدمة الاجتماعية على أنها ادارك ويقظة الفرد ووعى ضميره وسلوكه للواجب الشخصي والاجتماعي . (احمد ٢٠١٣)

تعرف المسئولية الاجتماعية بأنها الدور المنوط بكل فرد من أفراد المجتمع نحو الاهتمام والانشغال بالصالح العام لأفراد المجتمع والعمل على فهم العوامل المؤثرة فيه وكذلك العمل وفقا لذلك الفهم من أجل الإسهام في تحقيق رفاهية المجتمع . (محمد ،٢٠١١)

وهناك من يرى أن المسئولية الاجتماعية تركز على الحقوق والواجبات وإنها متبادلة ومشتركه بين إطراف المجتمع العالم فهي تضمن عقد اجتماعي ضمني بين المنظمات والمجتمع . (فايد ،٢٠٠٩)

وهناك أكثر من جهة دولية ساهمت في السنوات القليلة الماضية بتحديد مفهوم المسؤوليةالاجتماعية ودعمت تطبيقه منها:- (خضور،٢٠١١)

ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية التي عقدت في جنيف عام 2001 مشروع " المبادرات الاجتماعية للشركات "من أجل مواجهة الفقر، وأطلق الأمين العام السابق للأمم المتحدة(كوفي عنان) مبادرة خاصة بتفعيل الدور الاجتماعي للشركات وصدر على شكل تقرير سمي" بالاتفاق العالمي "تضمن المبادئ التوجيهية لدعم المسؤولية الاجتماعية للشركات، والعمل على تحقيق معايير دولية لسلوك الشركات في الاقتصاد العالمي .وقد ركزت على مبادئ وحقوق العمل الأساسية، حقوق الإنسان و حماية البيئة.

- حدد الاتحاد الأوروبي مفهوم المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال على انه" سلوك تقوم على أساسه الشركات بتضمين الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في نشاطاتها .وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح بشكل طوعي "
- ويعرفها البنك الدولي بأنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة وبدوافع ذاتية في التنمية المستدامة من خلال العمل مع مكونات المجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بما يخدم الاقتصاد والتنمية معاً .

وعلى هذا يمكن تحديد التعريف الاجرائى للمسئولية الاجتماعية بالنسبه للدراسة بانه "التزام مستمر من قبل قطاع الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في التنمية والسعي لتحسين الظروف المعيشية للعاملين وللمجتمعات المحلية والمجتمع ككل."

رابطة الاجتماعيين :-

أسست رابطة الاجتماعيين بدولة الكويت عام1967 م بموجب قرار إشهار رقم ٤٦ مسجل بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

وقد بدأت اللجنة الثقافية بالرابطة بإعداد المواسم الثقافية منذ عام1968 م حتى الآن تعالج فيها مواضيع حيوية هامة مستمدة من واقع المجتمع وقد وصل عددها إلى ٣١ موسم ثقافي.

ولها علاقات مع الهيئات والجمعيات والاتحادات في البحرين وقطر والإمارات ومصر والأردن ولبنان ،كما أن الرابطة عضو في الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين IFSW ومقره النرويج وهي عضو مؤسس ،العضوية في الرابطة مفتوحة للمتخصصين في العلوم الاجتماعية والعاملين في الحقل الاجتماعي والمهتمين بقضايا المجتمع،وقد شاركت الرابطة في العديد من المؤتمرات المحلية والعربية والدولية للاجتماعيين.

خطة الدراسة وأدواتها :-

- منهج الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة ، ونظرا لطبيعة الموضوع اتبعت الباحثه المنهج الوصفي التحليلي وهذا من خلال تجميع المادة العلمية الخاصة بالدراسة من المراجع التي تدرس مثل هذه المواضيع ثم تعقبها بالتحليل والدراسة .كما أتبعنا منهج دراسة الحالة الذي نركز من خلاله على رابطه اجتماعيه تستوعب الموضوع محل البحث ونحاول ربط الأبعاد النظرية بالواقع الاجتماعي المعيشي كما سنستعين بالمنهج الإحصائي من خلال تحليل المعطيات والمؤشرات الإحصائية الخاصة بالمؤسسة للوقوف على أهمية تحديد الحاجة من خلال تقييم أداء الرابطة.

- مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من بعض مستفيدى رابطه الاجتماعيين بدولة الكويت .
- عينة الدراسة : تكونت عينة الدراسة باجمالى (٨٠) ، مقسمه الى (٤٠) من اعضاء الرابطة ، و(٤٠) من المستفيدين

ومن ثم استخدمت الدراسة عدة أدوات للتحقق من تساؤلاتها وهى:

(١) السجلات والإحصاءات والتقارير الرسمية Statistics &Archives &Statments اعتمدت الدراسة الراهنة على السجلات والإحصائيات والتقارير الرسمية للتعرف على منطقة الدراسة والجمعيات الأهلية والخدمات المختلفة الموجودة بهذة المنطقة.

(٢) الملاحظة العلمية المنتظمة المباشرة Direct Systematic Observation حيث تعتبر من أكثر الأساليب الجادة فى مجال الحصول على بيانات علمية من خلال ملاحظة الآخرين، والاتصال بهم مباشرة، والهدف منها متابعة أحداث معينة أو التركيز على أبعاد محددة دون غيرها، كما أنها ترمي إلى تسجيل معلومات بطريقة منظمة فهي لا تسير بالصدفة وإنما يتبع الباحث فيها إجراءات معينة معتمدة، واعتمدت الباحثة على إعداد خطة مسبقة لإجراء الملاحظة، وتسجيل المشاهدات وجمع البيانات، باستخدام الأجهزة العلمية، وأدوات الرصد والقياس، والوسائل السمعية والبصرية، بالإضافة إلى كتابة المذكرات، خوفًا من الاعتماد على الذاكرة، وتعرض المعلومات للنسيان.

ولقد تضمنت استبيان القيادات على عدد من المحاور وهى كالتالي:

١- البيانات الأساسية للتعرف على الخصائص الأساسية لقيادات الرابطة.

٢- المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ودعم الخدمات الاجتماعية

٣- المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ودعم الخدمات الاقتصادية

٤- المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ودعم الخدمات الصحية

٥- المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ودعم الخدمات التعليمية

٦- المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ودعم الخدمات البيئية

أما عن أداة المقابلة للمستفيدين فقد تضمنت عدداً من المحاور وهى كالتالي:

٧- البيانات الأساسية للتعرف على الخصائص الأساسية للمستفيدين.

٨- المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ودعم الخدمات *الاجتماعية*

٩- المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ودعم الخدمات الاقتصادية

١٠- المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ودعم الخدمات الصحية

١١- المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ودعم الخدمات التعليمية

١٢- المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ودعم الخدمات البيئية

وقد درجت الاستجابات من ١ – ٥ :

صدق الأداة :للتحقق من صدق الأداة قامت الباحثة بعرضها على عدد من الخبراء و المختصين في مجال علم الاجتماع وعلم النفس بجامعة الكويت وجامعه بنى سويف وذلك لإبداء الملاحظات حول صياغة فقرات الاستبانه ، وبعد إجراء التعديلات وفقا لملاحظات المحكمين أصبحت الأداة جاهزة لاستيفاء أغراض الدراسة .

ثبات الأداة : تم حساب ثبات الأداة بعد جمع بيانات الاستبانتين وعمل الدلالات الإحصائية و بحساب معامل ألفا اتضح أن عامل ثبات استبانه المستفيد (٠,٠٩٥٣) ومعامل ثبات استبانه القيادات (٠,٠٨٣٥) مما يدل على ارتفاع معدل الثبات لكل من الاستبانتين.

حدود الدراسة :- وفى ضوء ما سبق تحددت حدود الدراسة في :

- الحد الزماني: اجريت هذه الدراسة في عام (٢٠١٦) .
- الحد البشري: اجريت هذه الدراسة علي القيادات رابطه الاجتماعيين والمستفيدين من رابطه الاجتماعيين بدولة الكويت.

الحد المكاني: قامت الباحثة باختيار (٨٠) حاله بواقع ١٥% من اجمالى عدد المستفيدين من رابطه الاجتماعيين بدوله الكويت ..

إن إحساس أفراد المجتمع بمسئولياتهم نحو أنفسهم ونحو مجتمعهم ركن أساسي وهام في الحياة، وبدونه تصبح الحياة فوضى وتشيع شريعة الغاب، حيث يأكل القوي الضعيف، وينعدم التعاون، وتغلب الأنانية والفردية .فالإحساس بالمسئولية الاجتماعية يصقله

الشعور بالواجب، ويؤدي إلى الالتزام بالمعايير والقواعد الإنسانية التي تقود إلى وحدة المجتمع وتآلف أفراده.

إن المسئولية بمعناها العام تعني إقرار الفرد بما يصدر عنه من أفعال وباستعداده لتحمل نتائج هذه الأفعال، فهي القدرة على أن يلزم الفرد نفسه أولاً، والقدرة على أن يفي بعد ذلك بالتزاماته بواسطة جهوده الخاصة وبإرادته الحرة .وتقوم المسئولية على الحرية، ولا يكلف بها مجنون ، وتسقط عن صاحب الإرادة المسلوبة، فهي إقرار المرء بما يصدر عنه أفعال واستعداده لتحمل نتائج التزاماته وقراراته واختياراته العملية من الناحية الايجابية والسلبية أمام الله وأمام ضميره وأمام المجتمع ."ومن مميزات المسئولية الشمول لكل الناس والأعمال، وأنها تقوم على الحرية، وتفترض العقل السليم، وتقوم على المعرفة.

نشأه المسؤولية الاجتماعية:

قبل منتصف القرن الماضي ظهرت بوادر نمو المسؤولية الاجتماعية الشاملة في الإطار الأكاديمي اذ استعمل (Theodore Krebs) البروفيسور في مدرسة (Stand Ford) التجارية مصطلح (التدقيق الاجتماعي) لأول مرة فيما يتعلق بالشركات التي تعد التقارير وتقدمها عن مسؤولياتها الاجتماعية ، وتجلت التطورات الحديثة ، للمسؤولية الاجتماعية صعودا من عام 1953 ، فقد أشار (Howard Bowen) في كتابه المسؤوليات الاجتماعية للإعمال (إلى المسؤولية الاجتماعية" بالالتزامات الاجتماعية والأخلاقية في مجال الإعمال"، وعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام رجال الإعمال في سياساتهم وقراراتهم واستراتيجياتهم بالقيم أللاجتماعية ونشرت جمعية التنمية الاقتصادية كتابا "، يوضح العلاقة بين

الأعمال والمجتمع وتصفها بالعقد الاجتماعي بين هاتين المجموعتين ويتضمن العقد التزام رجال الإعمال بتوفير السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وركز على البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية ، وشهدت عقود الستينات والسبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين أحداثا "مهمة ، كان لها أثر بالغ في تنامي دور المسؤولية الاجتماعية وزيادة مطالبة المجتمع وأصحاب المصالح من منظمات الإعمال بإبراز المسؤولية الاجتماعية في كل نشاطاتها وممارساتها. (سعيد ،٢٠١٠)

أهمية المسئولية الاجتماعية:

من الصفات الهامة للشخصية السوية شعور الفرد بالمسئولية في شتى صورها، سواء كانت مسئولية نحو الأسرة، أو نحو المؤسسة التي يعمل بها، أو نحو زملائه وأصدقائه وجيرانه وغيرهم من الناس الذين يختلط بهم، أو نحو المجتمع عامة، أو نحو الإنسانية بأسرها . ولو شعر كل فرد في المجتمع بالمسئولية نحو غيره من الناس الذين يكلف برعايتهم والعناية بهم، ونحو العمل الذي يقوم به، لتقدم المجتمع وارتقى وعم الخير جميع أفراد المجتمع .إن الشخص السوي يشعر بالمسئولية الاجتماعية نحو غيره من الناس، ولذلك فهو يميل دائماً إلى مساعدة الآخرين وتقديم يد العون إليهم .وكان الفريد أدلر المعالج النفساني، يهتم في علاجه لمرضاه بأن يوجههم إلى الاهتمام بالناس ومحاولة مساعدتهم وتقوية علاقته بأفراد المجتمع . (مشرف، ٢٠٠٩)

عناصر المسئولية الاجتماعية:

١- الاهتمام: ويقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، صغيرة أم كبيرة، ذلك الارتباط الذي يخالطه الحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، والخوف من أن تصاب بأي ظرف يؤدي إلى إضعافها أو تفككها.

٢- الفهم: وينقسم إلى شقين، الأول فهم الفرد للجماعة، والثاني فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله .ويقصد بالشق الأول فهم الفرد للجماعة، أي فهمه للجماعة في حالتها الحاضرة من ناحية، وفهم لمؤسساتها ومنظماتها وعاداتها وقيمها ووضعها الثقافي وتاريخها .وأما الشق الثاني من الفهم، وهو فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله، فالمقصود به أن يدرك الفرد آثار أفعاله وتصرفاته وقراراته على الجماعة، أي يفهم القيمة الاجتماعية لأي فعل أو تصرف اجتماعي يصدر عنه.

٣- المشاركة : ويقصد بها اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها، وحل مشكلاتها، والوصول إلى أهدافها، وتحقيق رفاهيتها، والمحافظة على استمرارها.. (على ،٢٠٠١)

أبعاد المسؤولية الاجتماعية الشاملة :

تتعدد أبعاد المسئولية الاجتماعية الشاملة من عده أبعاد مختلفة هي : (الحمدى ،٢٠٠٣)

**البعد الاجتماعي : وهو مجموعة من الأنشطة والبرامج والفعاليات والسياسات الاجتماعية الموجهة نحو الاستجابة إلى متطلبات ورغبات أصحاب المصالح ذات العلاقة بعمل المنظمة ، سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أم غير مباشرة ، من اجل تكوين أداء "اجتماعيا يساند النشاطات الاقتصادية للمنظمة الموجهة بالأداء الاقتصادي ومن أهم متغيرات هذا البعد ما يأتي:

- الأعمال الخيرية : ويقصد بها الأنشطة والخدمات الإنسانية التي تكسب المنظمة تعاطف المجتمع ، وبالإمكان القيام بها من خلال الهبات والمساعدات ،والمشاريع الخيرية ،والمشاركة في الأعمال الخيرية ،ورعاية اسر العاملين.
- مساندة منظمات المجتمع المدني : ويقصد بها تقديم حزمة من أنواع المساندة المالية والمادية والمعنوية التي تقدمها المنظمة لمنظمات المجتمع المدني ، والتي يمكن ان تكون على عده إشكال متعددة من المساندة مثل ، الرعاية ، وقنوات الاتصال ، والمشاركة ، والمشاريع.
- خدمة المجتمع : ويقصد بها الخدمات الاجتماعية والمعنوية الضرورية التي يحتاجها المجتمع ، والتي يمكن تقديمها من خلال الظروف والمناسبات المعينة ، وقد تكون على شكل ، احترام المجتمع ،والرعاية الاجتماعية والصحية ،والوسائل الترفيهية ،والخدمات الثقافية والتعليمية
- الشفافية : ويقصد بها الالتزام بالقوانين والإجراءات التي تمكن المجتمع وأصحاب المصالح من الوصول بسهولة الى معلوماتها ، والتي يمكن التعامل بها من خلال، الإفصاح العام ،مكافحة الاستغلال الوظيفي ،ومكافحة الرشوة ،وسهولة الوصول للمعلومات.
- متطلبات البيئة : ويقصد بها الأنشطة والوسائل والبرامج التي تقوم بها المنظمة للحفاظ على بيئة نظيفة ومستدامة ، والتي يمكن القيام بها من خلال إجراءات عديدة مثل ، حماية الموارد الطبيعية ،التخلص من النفايات والعوادم بطريقة علمية ،مكافحة مسببات التلوث ،وموازنة المسؤولية الاجتماعية.

** 2- البعد الاقتصادي :وهو مجموعة من العمليات والأنشطة والبرامج والإجراءات والسياسات ذات الطبيعة الاقتصادية ، والتي تأخذ بنظر الاعتبار التوجه الاجتماعي ، او الالتزام الاجتماعي للمنظمة

المترتب عليها ، ويوجه البعد نحو تحقيق الأداء الاقتصادي لمنظمة الأعمال المتمثل بزيادة المبيعات، وتحسين الإنتاجية ، ومن اهم متغيرات البعد الاقتصادي هي: (الحمدى ، ٢٠٠٣)

- القدرات الداخلية : ويقصد بها الأنشطة والبرامج والسياسات التي تعزز من القدرات الداخلية للمنظمة ذات الإطار الاجتماعي ، ومن الأمثلة على ذلك تعزيز هيكل العلاقات الخارجية،وضع منظومة التشريعات والقوانين, نشر الثقافة التنظيمية ، تأسيس وحدة للمسؤولية الاجتماعية.
- الموارد البشرية : ويقصد بها صياغة استراتيجيه الموارد البشرية على ضوء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية ، وانعكاس هذه الصياغة في إجراءات التعيين ،والتطوير ،والاحتفاظ ،والقواعد القانونية.
- بيئة العمل : ويقصد بها توفير الظروف الداخلية الملائمة لأداء العاملين وتحفيزهم نحو الأداء الأفضل من خلال توفير الظروف الآمنة في موقع العمل ، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة ، ومتطلبات السلامة ، والروح المعنوية.
- الهيكل الساند : ويقصد به صياغة النشاطات الاجتماعية الساندة لعمليات المنظمة ، وبالإمكان العمل به من خلال ، فرص المشاركة في اتخاذ القرار ،وحقوق أصحاب المصالح ،والنشاطات النقابية ،والحياة المهنية والاجتماعية.
- الزبون : ويقصد به تحديد النشاطات والبرامج الملائمة التي تستجيب لمتطلبات الزبون وحاجاته ، والتي قد تكون على شكل ، صيانة

المتطلبات التشريعية والقانونية ،وسرية معلومات الزبون ،وأسعار مخفضة للفق ا رء والمحتاجين ،والمنتجات غير المطابقة .

** الأداء الاستراتيجى : لاشك ان الأداء الاستراتيجي يتعلق بقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها ، لاسيما اذا كانت هذه الأهداف تعطي ديمومة واستمرارية لبقاء المنظمة لأبعد مدى زمني ممكن ، والضرورة على ضوء هذا التقييم ينبغي ان يكون أداء "شاملا لمنظمة الأعمال ، سواء ما يتعلق بالجوانب المالية والمادية والتشغيلية والتي يطلق عليها أحيانا بالجوانب الملموسة مثل زيادة العوائد والإرباح ، او غير الملموسة مثل السمعة والولاء ، وفي أطار هذه الدراسة فان الأداء الاستراتيجي يتكون مما يأتي:

- الأداء الاجتماعي : ويقصد به الأداء الإنساني غير الملموس الذي تقدمة المنظمة للمجتمع وأصحاب المصالح من خلال البعد الاجتماعي ومتغيراته الخمسة ويوجه هذا الأداء إلى مساندة الأداء الاقتصادي ويترجم على تحقيقه من خلال سمعة المنظمة ، والولاء لها.
- الأداء الاقتصادي : ويقصد به الأداء المادي الملموس الذي تقدمة المنظمة للمجتمع وأصحاب المصالح ، من خلال البعد الاقتصادي ومتغيراته الخمسة ،وهناك مؤشرات عديد لقياسه ، ولأغراض هذه الدراسة سيتم قياسه من خلال تحسين الإنتاجية ،وزيادة المبيعات .

استطاع جف وآخرون تحديد الفرد الذي لديه شعور بالمسئولية الاجتماعية، بأنه ذلك الفرد الذي لديه الاستعداد والرغبة

في أن يتقبل نتائج سلوكه، ولديه الاستعداد في الاعتماد والثقة به، وأن يكون جديراً بالثقة والاعتماد عليه من قبل الآخرين، والشعور بالالتزام لجماعته . وليس بالضرورة أن يكون الفرد المسئول اجتماعياً قائداً في جماعته، أو ذكائه أعلى من المتوسط، ولكن :لديه الشعور بالالتزام نحو جماعته والآخرين ويمكن الاعتماد عليه والثقة به .

- ويمكن تحديد خصائص السلوك المسئول لدى كل من الذكور والإناث، وهي كالآتي .:أن يكون الشخص موثوقاً به ويعتمد عليه دائماً، ويوفي بوعده.
- الفرد المسئول اجتماعياً هو شخص أمين لا يحاول الغش، ولا يأخذ شيئاً على حساب الآخرين، وعندما يفعل خطأ يكون مسئولاً عنه، ولا يلقي اللوم على الآخرين .
- الفرد المسئول يفكر في الخير للآخرين بغض النظر عما يجنيه، وعنده ولاء وإخلاص للجماعة التي ينتمي إليها.
- يستطيع إنهاء الأعمال التي توكل إليه بصورة صحيحة ودقيقة تدل على مسئوليته عن نتائج هذه الأعمال. (الرويشد،٢٠٠٧)

ويمكن وصف سلوك المسئولية الاجتماعية بأنه سلوك لشخص موثوق به، ويعتمد عليه، فاهماً للجماعة التي ينتمي إليها، وسنداً لها، وهو سلوك يتصف بالاستقامة والأمانة وإنفاذ العهد

ويرى البعض أن الشعور بالمسئولية الاجتماعية للأفراد نحو مجتمعهم يتوقف على مدى شعورهم بالولاء والانتماء إلى المجتمع، وكلما زاد الشعور بالولاء للمجتمع كلما زاد الشعور بالمسئولية الاجتماعية نحو المجتمع.

ويرى آخرون أن الشعور بالمسئولية الاجتماعية يدل على :مدى استعداد الفرد للقيام بما يوكل إليه من مسئوليات في المواقف المختلفة . (مشرف، ٢٠٠٩)

وترى الباحثة أن الشخص المسئول اجتماعياً يتميز بمواصفات أهمها :الاعتماد على النفس، والقيام بالواجبات، والاجتهاد، والتفاعل والتعاون مع الآخرين، وتحمله المسئولية عن آرائه وأفعاله.

لم تعد الطريقة التقليدية في تقديم المعونات والأعمال الخيرية من قبل قطاع الأعمال)التاجر أو الحجي في السوق (تتناسب مع عصر تسود فيه الشركات الكبيرة و المساهمة والقابضة، وبالتالي لابد من مؤسسات تقوم بالدور الاجتماعي لقطاع الأعمال، أي أن هناك حاجة لكيانات مؤسساتية تتناسب والعصر الذي نعيش، ولعله من المفيد تطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية من مجرد أعمال خيرية إلى نشاطات أكثر شمولاً، تتناول العاملين والمستهلكين والبيئة والمجتمع. (العانى ،٢٠٠٥)

ليس المطلوب من قطاع الأعمال الإحسان على الفقراء فقط، بل المطلوب منه الالتزام بواجباته المنصوص عليها في القوانين تجاه المجتمع أولاً ومن ثم القيام بنشاطاته الطوعية تجاه المجتمع .والطريقة المثلى إلى ذلك هي خلق كيانات قانونية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية وتخصيص ميزانيات محددة .بمعنى آخر إضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال .ولعل إنشاء صناديق المسؤولية الاجتماعية)مؤسسات التنمية والخدمة المجتمعية (يعد واحداً من أهم آليات ممارسة المسؤولية الاجتماعية .فإنشاء مؤسسات وصناديق دائمة يجعل قطاع الأعمال أكثر قدرة على القيام بمهامه الاجتماعية. (اللولو ،٢٠٠٩)

ونظراً لشخصنه الأعمال الاجتماعية لدى معظم الشركات وعدم استمراريتها، والتي تأخذ أحياناً نوعاً من المنة للشركات أو الأفراد الذين يقدمون مساعدات اجتماعية، فإن تأسيس مؤسسات وصناديق تقوم بالدور الاجتماعي بتمويل من الشركات ونيابة عنها، ينتقل الموضوع من مجرد تقديم صدقة أو عون أو تبرع إلى توفير بنية مؤسسية مستدامة لمواجهة التحديات الاجتماعية)الفقر وغيره (... ، أي الانتقال من الجهود الفردية المباشرة لأفراد ومؤسسات إلى مرحلة أكثر تنظيماً **وأكثر** فاعلية تستند إلى العمل المؤسسي لمساعدة شرائح اجتماعية تعاني من مشاكل مالية، صحية، أو مساندة أشخاص مبدعون ومساعدة المجتمعات المحلية عبر كيانات متخصصة تعمل في إطار كيانات مؤسسية مستمرة وأكثر فاعلية وأكثر تنظيماً وأكثر جماعية. (يحيي،٢٠٠٢)

ويهدف تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين تأسيس مؤسسات أو صناديق أهلية غير هادفة للربح ممولة من قبل الشركات وتقدم خدماتها لمختلف فئات وشرائح ومناطق المجتمع الكويتي .تقوم هذه المؤسسات والصناديق بتقديم خدماتها في مجالات عدة: (دحلان ،٢٠٠٤)

١- تنمية المجتمعات المحلية :البيئة، الصحة، التعليم،المساعدات العاجلة ومحاربة الفقر لبعض الشرائح .تقديم دعم وعلاج صحي لبعض الأماكن والفقيرة، تمويل مشاريع ذات صلة مباشرة بالمحافظة على البيئة.

٢- في مجال الإبدع والمعرفة :تقديم الدعم للجامعات والمراكز البحثية والأهلية والثقافية والتراثية ،تقديم منح دراسية للحصول على الماجستير والدكتوراه للمتفوقين ورعاية المتفوقين والمبدعين والمبتكرين، تمويل أبحاث وباحثين.

٣- نشر ممارسات وثقافة المسؤولية الاجتماعية .

التجارب الدولية

هناك العديد من التجارب العربية و العالمية التي يمكن الاستفادة منها في مجال المسؤولية الاجتماعية.

اولاً: التجارب العربية :

١- المملكه العربية السعودية :-

سارت شركه ارامكو السعودية (شركه بترول سعوديه عالمية متكامله) فى اطار نهج ثابت ومستمر منذ نشأتها عام ١٩٣٣ لتوسيع الدور المتوقع من اى شركة فى المجتمع وبفضل اتساع رقعه الشركة فى جميع أنحاء المملكة العربية السعودية وارتقاء مكانتها بصفتها احدى ابرز القوىالمحركة لنمو الاقتصاد السعودى وعلاقات العمل القوية بينها وبين الاطراف المعنية والمستفيدة على اختلاف انواعها ، وقد اخذت الشركه على عاتيقها قدراً من المسئولية الاجتماعية يفوق ماتقوم به معظم الشركات السعوديه حيث سعت الى الشراكه فى مجال شراء المواد الىدعم الاقتصاد السعودى وايجاد فرص عمل كما سعت عبر تعليم وتدريب موظفيها وابناء المجتمع السعودى ورفع مستوى الايدى العامله . (فلاق ، ٢٠١٣)

٢- الجزائر :-

تهتم المؤسسات فى الجزائر بمنح عامليها مزايا معينة مثل المعاشات والتأمينات الخاصة بالمرضى والعجزة والبطالة، كما تهتم بتقديم خدمات للعاملين في شكل خدمات مالية، اجتماعية، وقد تمتد إلى الإسكان والمواصلات وغيرها .وتسعى التأمينات الاجتماعية إلى تحقيق مستوى يوفر للعامل وأفراد أسرته معيشة كريمة بعيدة عن

الحاجة وبالتالي هي تمنحه الحرية في المستقبل وتجعله يعيش آمنا مطمئنا على نفسه وأسرته .كما تأخذ التأمينات الاجتماعية أشكالا عدة وهي تمارس بصفة مستمرة في المؤسسة كتجسيد لمسؤوليتها اتجاه مواردها البشرية، إذ تتمثل هذه الممارسات الاجتماعية في. 1 :التأمين عن المرض ،التأمين عن الولادة ،التأمين عن العجز ، التأمين عن الوفاه . (ضيافى ، ٢٠١٠) .

٣- مصر :-

تمثلت المسئوليه الاجتماعية فى مصر لراس المال فى مجال التنمية البشرية والمشاركة من اجل التنمية الاجتماعية والمحافظة على البيئة ، ومن اهمها تةفير فرص عمل فى مجال الزراعه لعدد ٢٠٠٠ من صغار المزارعين ، تجديد عدد من المدارس والمشاركة فى تنفيذ أهداف الألفية الثالثه للتنمية ، برامج لتدريب الاطفال الفقراء ومساعدتهم لى ايجاد عمل ، كما تضم مبادرات تدريب مئات من العاملين فى مجال الطباعه وتقوم مؤسسات اخرى بالترويج لفكر العكل التطوعى من خلال الطلاب فى المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية للمشاركة فى حل المشاكل التى يعانى منها مجتمعهم المحلى.(المغربل ، ٢٠٠٨)

ثانياً : التجارب الاوربية والاسيويه

يقدم هذا القسم ملخصا لأهم سمات تجارب من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبعض بلدان أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وآسيا في مجال المسئولية الاجتماعية

١- تجربة الاتحاد الأوروبي : (المغربل ،٢٠٠٨)

تنادي بلدان الاتحاد الأوروبي بضرورة مشاركة القطاع الخاص ليس فقط في تحقيق أرباح اقتصادية ولكن في تحقيق أهداف اجتماعية محددة .حيث لا يقتصر دور الشركات على المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وإنما يتعدى دورها إلى المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل.

وقد التزم الاتحاد الأوروبي بالمواثيق الدولية المختلفة ألميثاق العالمي للأمم المتحدة وبإرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسيات والإعلان ثلاثي الأطراف لمنظمة العمل الدولية .وعلى الرغم من أن هذه المواثيق الدولية غير ملزمة إلا أن الاتحاد الأوروبي كسائر البلدان الأخرى قد اهتم كثيرا بتنفيذ ما ورد بهذه المواثيق من التزامات وشروط ومبادئ وخاصة تلك المرتبطة بمنظمة العمل الدولية .

١- تجربة بلدان أوروبا الشرقية

من أهم الأسباب التي شجعت عددا من بلدان أوروبا الشرقية على تبني برامج المسئولية الاجتماعية وتشجيع قطاع الأعمال على تنفيذها محاولة هذه البلدان التأهل للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي. وقد كانت الشركات عابرة القارات هي الأكثر التزاما بتبني وتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال، خاصة تلك التي كانت تقوم بتوسيع نشاطها في هذه البلدان .وقد التزمت هذه الشركات بأكثر من متطلبات القانون الذي يحكم نشاطها في محاولة لكسب رضاء موظفيها وعملائها وغيرهم من أصحاب المصالح.

وقد توصلت هذه الشركات إلى أن التكلفة المرتبطة ببرامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال، والتي قد تؤثر على درجة

تنافسيتها في الأجل القصير، سوف تنخفض في حالة قيام الحكومات بتوفير المناخ الملائم لممارسة الأعمال.

٢- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

يتفاوت تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال بين الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة كبيرة .فهناك شركات تطبق برامج المسئولية الاجتماعية لسنوات طويلة لدرجة الوصول إلى مرحلة ابتكار برامج جديدة، بينما لا تزال بعض الشركات في المراحل الأولى من تبني هذا المفهوم. فالشركات الكبرى مثل شركة فورد أو جنرال موتورز أصبحت تضع معايير خاصة بها لقياس مدى نجاحها في تطبيق برامج المسئولية الاجتماعية .آما نجحت هذه الشركات في تبني برامج ناجحة للمسئولية الاجتماعية ليس فقط على المستوى المحلي ولكن عالميا من خلال سلاسل القيمة التي تعمل هذه الشركات من خلالها .وتتراوح درجة تطبيق هذه البرامج بين العمل الخيري واستخدام هذه البرامج كأحد أدوات تقييم أدائها .آما تغطي هذه البرامج مجالات متنوعة كالتعليم والصحة والتدريب والبيئة .ومن السمات التي تميز المسئولية الاجتماعية لرأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية هو غياب القوانين التي تنظم قيام الشركات بالإفصاح وإعداد التقارير، مما آان له أثر سلبي على محدودية تبني الشركات لهذه البرامج .فقد وجدت إحدى الدراسات التي تمت على عينة من الشركات أن هذه الشركات تعلن عن برامج المسئولية الاجتماعية من خلال المواقع الإلكترونية أو النشرات الصحفية فقط، وقد انتهت الدراسة إلى أن سن القوانين الخاصة بإعداد التقارير ونشرها وتبنى سياسة

واضحة ومحددة للإفصاح من شأنه أن يساعد على التزام الشـــركات بتبني برامج فعالة للمسئولية الاجتماعية فضلا عن توفير آلية للتقييم وعقد المقارنات المحلية والدولية .

٣- تجربة بلدان أمريكا الجنوبية

- شيلي : تلعب شيلي دورا هاما في تطوير معايير العمل المختلفة وشهادات الأيزو المرتبطة بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال والسابق ذكرها .آما تقوم بالتنسيق مع مبادرة إعداد التقارير العالمية باستحداث آلية لإعداد التقـــارير الخاصـــة بالمســـئولية الاجتماعيـــة للشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة في قطاع الصناعة.
- المكسيك : بدأ مفهوم المسئولية الاجتماعيـــة لـــرأس المال في الانتشار في المكسيك منذ التسعينيات من القرن الماضـــي، خاصة مع تدفق تبرعات الشركات لاستخدامها في المجالات الاجتماعية لتحقيق أهداف خيرية .ومع انفتاح الاقتصاد المكسيكي علـــى العـــالم الخارجي وانتشار الشركات عابرة القارات العاملة في المكســـيك بـــدأ تطبيق برامج المسئولية الاجتماعية خاصة بعد قيام عدد كبيـــر مـــن الشركات بنشر تقاريرها السنوية أنوع من التقييم الذاتي لنشاطها
- بيرو :عانت الشركات في بيرو لفتـــرة طويلـــة مـــن الصراع من أجل البقاء خاصة خلال فتـــرة الحكـــم العســـكري فـــي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي .ومع اســـتقرار الأحـــوال السياسية في بيرو زاد النشاط الاقتصادي للشركات وبدأت تتبنى، بشكل مضطرد، برامج للمسئولية الاجتماعية.
- البرازيل : تتضمن القضايا الهامة التي تنشط الشركات في البرازيل في معالجتها من خلال بـــرامج المســـئولية الاجتماعيـــة

للشركات الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق العمال في مجال ممارسة الأعمال، وتطوير فكرة المواطنة الجيدة ونوعية الحياة من خلال تطبيق أفضل الممارسات في هذه المجالات ، وتقوم الشركات بتأسيس جمعيات أهلية أو مؤسسات خيرية لتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية بها .

٤- تجربة البلدان الآسيوية

- الهند :تتبنى الشركات الهندية برامج ناجحة في مجال المسئولية الاجتماعية خاصة ما يتعلق بالبيئة وتوفير فرص العمل للنساء .فقد استطاعت إحدى الشركات العاملة في مجال إنتاج السلع الاستهلاكية مساعدة عدد كبير من النساء الريفيات المعيلات على إيجاد فرص عمل من خلال توفير مصادر للتمويل متناهي الصغر فضلا عن رفع درجة الوعي لديهن بأهمية إبرام العقود وضرورة احترامها.
- تايلاند : تولي الحكومة التايلاندية اهتماما كبيرا لتشجيع الشركات المحلية على تبني برامج فعالة للمسئولية الاجتماعية، خاصة في مجال البيئة، حيث تحفز الشركات من خلال برامج للتوعية آما تراقب مدى التزام الشركات بالمعايير البيئية والصحية وبمعايير السلامة وقوانين العمل .وتؤكد التجربة التايلاندية على أهمية مشاركة آل من الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في إنجاح المسئولية الاجتماعية .
- الفلبين :على الرغم من تبني عدد من الشركات المحلية في الفلبين لبرامج المسئولية الاجتماعية، خاصة في مجالات التعليم والصحة، إلا أن الجهود المبذولة في هذا المجال تعد مشتتة وغير منتظمة .ومن أمثلة هذه الجهود المبادرات التي تبذلها مؤسسة مكونة من ١٦٠ عضو من الشركات

الخاصة التي تعمل في مجال مكافحة الفقر والتي استطاعت توفير ما يقرب من ٦,٤ مليار بيزو فلبيني لتمويل ٥٠٠٠ مشروع بها.

- سنغافورة :تعد تجربة المسئولية الاجتماعية لرأس المال مختلفة في سنغافورة؛ حيث تسيطر الدولة على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية. فالدولة توفر خدمات السكن والتعليم والصحة، آما تلتزم الشركات الصناعية في سنغافورة بتوفير الحماية التأمينية للعاملين وأصحاب المعاشات بموجب القوانين المختلفة، ومن ثم فإن الشركات في سنغافورة تلتزم بأحد مظاهر المسئولية الاجتماعية لرأس المال والمتمثل في الحوكمة الرشيدة.
- هونج آونج : تلعب الشركات عابرة القارات دورا هاما في تطبيق برامج المسئولية الاجتماعية، حيث ينصب اهتمامها على برامج البيئة والتنمية المجتمعية وقضايا العمل .وتشغل قضايا العمل اهتمام الشركات حيث يعاني العمال في هونج آونج، بصفة عامة، من طول ساعات العمل على النحو الذي يؤثر على صحتهم وحياتهم.
- تملك الدنمارك تجربة ناجحة في هذا المجال، حيث أطلقت منذ العام 1994 حملة لترويج المسؤولية الاجتماعية، واحدثت مؤشراً اجتماعياً لقياس مساهمة الشركات العامة والخاصة في المسؤولية الاجتماعية) صفر للشركات التي لا تساهم في المسؤولية الاجتماعية و 100 نقطة للشركات النشيطة جداً.
- تجربة" مؤسسة الأمارات للاتصالات "التي قدمت دعماً مالياً كبيراً لمشاريع التكافل الاجتماعي، مثل، مشروع زايد للإسكان وصندوق الزواج الخيري.

يتضح لنا أن هناك مداخل نظريه للمسئولية الاجتماعية في ضوء الفلسفات المختلفة سواء المتعلقة بالفرد آو المتعلقة بالمجتمع ومن هذه المداخل المدخل التكاملي بين الفرد والمجتمع من المنظور الاخلاقى (الحق مقابل الواجب) وهى :

المسئولية الاجتماعية للفرد في تأسيس المجتمع :

ويرى توماس هوبز أن المسئولية الفردية التي تسعى إلى تأكيد إشباع الحاجات الفردية استنادا إلى منطق المنفعة يعد المدخل الحقيقى للمسئولية الاجتماعية التي تعنى أن إشباع الحاجات الفردية لن يتحقق إلا من خلال إشباع الحاجات الاجتماعية ، أما جيمس مل يرى ان المعيار الوحيد للصواب والخطأ هو تحقيق السعادة القصوى لأكبر عدد من البشر .

المجتمع يتولى تعيين المسئولية الاجتماعية : في الفلسفة المثالية عند هيجل عقلانيه الإنسان (مسئوليته) تتأكد إذا تطابقت مع العقل الكوني ، فالمجتمع والثقافة والقيم الموجودة به هي التي تحدد القواعد الحاكمة للمسئولية وغاياتها ووسائلها والحقوق والواجبات المرتبط هبها ، كما ان المسئولية الاجتماعية للفرد تتحقق إذا ادارك مدى ارتباط مسئولية بمسئوليات الآخرين في المجتمع .

المدخل الحقوقي : تنظيمات المجتمع المدني تعمل على تطوير وعى الإفراد في مقابل توعيتهم بضرورة الوفاء بواجباتهم كاملة ، فالقيام بالواجبات يشكل المداخلات ، بينما الحصول على الحقوق بشكل المخرجات ،وهنا الهدف الذي تتجه إليه المسئولية الاجتماعية يتمثل في تحسين أوضاع البشر بالتركيز على احتياجاتهم ومشكلاتهم وإمكاناتهم .

وفى حال اعتبار مؤسسات المجتمع المدني وسيط بين الفرد والدولة لسد الفراغ الذي يسمى بالعولمة والخصخصة وذلك بهدف إحداث توازن بين الأنا وال نحن وهنا يظهر مفهوم راس المال الاجتماعي . (حواله ، ٢٠١٣).

١- نظرية الاقتصاد السياسي (Political Economy Theory)

ساعدت نظرية الاقتصاد السياسي الباحثين في تفسير العمليات الاجتماعية من السياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.ويمكن أن يفسر المنظور الحداثي لنظرية الاقتصاد السياسي ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث يركز المنظور الحداثي للنظرية على تفاعلات المجموعات من منظور تعددي جديد، على سبيل المثال المؤسسات والمستخدمين أو المستهلكين أو مجموعة الضغط. وقد استُخدم في العديد من الدراسات النموذج الحداثي لنظرية الاقتصاد السياسي لشرح ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مثل غوثري وباركر سنة ١٩٩٠، وويليامز سنة ١٩٩٩. (Ataur,2008)

٢- نظرية الشرعية (Legitimacy Theory)

تشير نظرية الشرعية إلى أن المؤسسات قد تحاول إضفاء الشرعية لتشريع نشاطاتها بنشر تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، من أجل الحصول على موافقة ومساندة من المجتمع في دعم استمرار وجودها، وبالتالي تعتبر المسؤولية الاجتماعية "رخصة للعمل".

وتَعتبر النظرية أن إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو عقد اجتماعي بين المؤسسة والمجتمع الذي تعمل فيه،

يزودها بالشرعية القانونية لامتلاك واستعمال المصادر الطبيعية وإمكانية استئجار المستخدمين.

والعقد الاجتماعي مفاده أن أية مؤسسة إنما ترتبط بعلاقة تعاقدية قد تكون صريحة أو ضمنية مع المجتمع ويترتب على العلاقة التعاقدية بين المجتمع والمؤسسة أن تقوم المؤسسة بوظيفتين رئيسيتين هما: (نوافان ، ٢٠١٠)

- وظيفة الإنتاج ووظيفة التوزيع، وهنا ليس توزيع المنتجات، بل توزيع العوائد والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية على المجموعات المتواجدة في المجتمع بعدالة، والتي تشكل أصلا القاعدة التي تستمد منها المؤسسة مواردها ، ومنه، على المؤسسات أن تعمل بصورة متوازنة وعقلانية على استخدام موارد المجتمع بكفاءة عالية وتوزيعه على المجتمع بعدالة، وهذا من شأنه أن يعطي المؤسسة صورة أكثر قبولا لدى الأطراف المختلفة، لتجد نفسها في النهاية قادرة على البقاء والاستمرار، وذلك ليس فقط لأنها قادرة على تحقيق الأرباح، بل ولأنها وحدة اجتماعية تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعها، وهذا يعني حتماً التزامها بالعقد الاجتماعي نصاً ومضموناً.

٣- نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)

أشاع فريمان ولأول مرة، في سنة ١٩٨٤ تعبير أصحاب المصلحة، ويشير التعبير إلى العديد من المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة التي تستطيع التأثير على المؤسسة أو تكون متأثرة من قبل نشاط أو قرارات المؤسسة مثل المستثمرين والمستخدمين والزبائن والحكومة ومجموعات الضغط والمجتمع .

تُسند العديد من البحوث الحديثة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى نظرية أصحاب المصالح والتي تنص على أن الهدف الأساسي للمؤسسات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح من حملة أسهم أو شركاء، وموردين، وموزعين، وزبائن وأيضا العاملين وأسرهم، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال ، ويرى عدد من الباحثين أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي الوسيلة التي تستخدمها المؤسسات لإدارة وتنظيم علاقاتها بكامل المتعاملين معها. (المغربل ،٢٠٠٨)

الدراسات السابقة :

أولاً الدراسات العربية :

١- دراسة حمدي عبد العال (٢٠١٤) الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وتنمية المسئولية الاجتماعية لدى الأحداث تحت الاختبار القضائي

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة المسئولية الاجتماعية للشركات نحو دعم خدمات المجتمع المحلى وكيفيه تفعيل هذه المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع، وقد أجريت الدراسة على مكاتب المراقبة والملاحظة الاجتماعية بمحافظه قنا والمناطق المحيطة بها ، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي للمدراء والعاملين بإدارة العلاقات العامة والخدمات الاجتماعية والجمعيات المحيطة التي تتعامل معها، وقد استخدمت

الدراسة الاستبيان كاداه لاستيفاء بياناتها ، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية تفعيل الدور الاجتماعي للشركات تجاه خدمه وتنميه المجتمع فى ضوء الرؤية المشتركة بين المسئولين الاجتماعية والجمعيات الاهليه ، تعد الجمعيات إحدى أجهزه تنظيم المجتمع التى يحقق المنظم الاجتماعي من خلالها .

٢- دراسة عبد الله عوده (٢٠١٤) المسئولية الاجتماعية للشركات نحو دعم خدمات الجمعيات الاهليه

هدفت الدراسة إلى التعرف على فعاليه برنامج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية في تنميه المسئولية الاجتماعية والاخلاقيه للأحداث ، وقد أجريت الدراسة على مجموعه من الشركات بأسوان والجمعيات الاهليه المحيط بها واستخدم الباحث المنهج التجريبي وذلك باستخدامه تصميم تجريبي يقوم على مجموعتين ادهما تجريبية والأخرى ضابطه ، وتمثلت عينه الدراسة(٦٠) فردا من الأحداث تحت الاختبار القضائي ، وتم تقسيم العينة لمجموعتين كل مجموعه (٣٠) فردا وتم تصميم برنامج للمجموعة التجريبية ومقياس لقياس الفروق بعد أجراء البرنامج التدريبي ، وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام برنامج للتدخل المهني كالمحاضرات والندوات والمناقشات أدى إلى تنميه المسئولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة لدى الأحداث وأنشطتها الدينية والاجتماعية والثقافية

٣- دراسة عوض (٢٠١٣) أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى فئة الشباب

هدفت الدراسة إلى فحص أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى فئة الشباب ، وذلك من خلال تطبيق برنامج تدريبي على مجموعة من شباب مجلس شبابي علار ، ومن أجل تحقيق أغراض

الدراسة قام الباحث بتطبيق البرنامج التدريبي على أفراد المجموعة التجريبية التي تم اختيارها بشكل مقصود من شباب مجلس شبابي علار بلغ عددهم (18شاباً وفتاة ، ثم طبق عليهم مقياس المسؤولية الاجتماعية) القياس القبلي الذي قام الباحث بتطويره، وتم التأكد من صدقه وثباته، أما محتوى البرنامج فقد تكون من هدف رئيس وعدد من الأهداف السلوكية التي انبثقت عنه، و تكون البرنامج من (5) لقاءات نفذت خلال خمسة أيام بمعدل (4)ساعات لكل لقاء ، وقد حدد الباحث عدة أهداف لكل لقاء ، كما حدد آلية التنفيذ والإجراءات، واستخدم الباحث الفنيات وأساليب التدريب المختلفة منها التعارف، التوضيح ، تشكيل المجموعات ، التدريب العملي، التساؤل والاستفسار، الإنهاء والتقييم ، المحاضرة والمناقشة الجماعية والألعاب التنشيطية ،كما استخدم الباحث وسائل متعددة في إنجاح البرنامج منها أقلام والعرض التقديمي (L.CD) تسجيلية ، ورق مقوى ، لوح قلاب ، جهاز العرض البروجيكتور باستخدام برنامج البور بوينت ، وقد وضح الباحث بعد تطبيق البرنامج الخطوات التي اتبعها في عملية التطبيق وصولا إلى نهاية البرنامج التدريبي، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية عند مستوى في مستوى المسؤولية الاجتماعية قبل تطبيق البرنامج وبعده لصالح البرنامج التدريبي ،عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند الذكور والإناث في المجموعة التجريبية في مستوى المسؤولية الاجتماعية بعد تطبيق البرنامج.

٤- دراسة الفحماء (٢٠١٢) مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسئولية الاجتماعية

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسئولية الاجتماعية ، وقد طبقت الدراسة على الشركات العامة بالكويت ، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الكويتية فتكونت من (٢٠٦) من المديرين الماليين العاملين في هذه الشركات ، واستخدم الباحث استبيان شمل (٤٨) فقرة ، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها إن الشركات المساهمة الكويتية العامة تلتزم بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة وحماية المستهلك ونوع الانشطه الخاصة بخدمه المجتمع المحلى وقوانين حماية البيئة العامة .

٥- دراسة قاسم 2008) بعنوان : فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية.

هدفت الدراسة إلى معرفة فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية، واستخدم الباحث المنهج شبه التجريبي بتقسيم العينة إلى مجموعتين إحداهما ضابطة والأخرى تجريبية، وبلغت عينة الدراسة (36) طالبا جميعهم درجاتهم متدنية في القياس القبلي على مقياس المسئولية الاجتماعية ، وتم تقسيم العينة إلى مجموعتين متكافئتين تجريبية وضابطة وعدد كل منها (18) طالب .واستخدم الباحث مقياس المسئولية الاجتماعية وهو من إعداده، ويتكون البرنامج الإرشادي من ثلاثة عشر جلسة، وأثبتت النتائج بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في مستوى المسئولية الاجتماعية بعد تطبيق البرنامج لصالح المجموعة التجريبية .وكذلك وجود فروق ذات دلالة

إحصائية بين متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية قبل وبعد تطبيق البرنامج لصالح القياس البعدي.

٦- دراسة الرويشد (2007) بعنوان :الحرية والمسئولية الاجتماعية لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين الحرية والمسئولية الاجتماعية لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وقام بإعداد استبانة لقياس التوجه للحرية والمسئولية لدى الشباب الكويتي .وأجريت هذه الدراسة على عينة قوامها (200)طالب وطالبة من الشباب الكويتي الذي يدرس في المرحلة النهائية بكلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت، والعينة موزعة بالتساوي إلى 100) طالب، و100 طالبة، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة من قوائم أسماء الطلبة .وخلصت الدراسة إلى أن حوالي ثلثي العينة لديهم توجه ايجابي نحو الحرية، وكشفت الدراسة عن عدم وجود فروق جوهرية بين الجنسين في التوجه نحو الحرية، وكذلك لا توجد فروق جوهرية في التوجه نحو الحرية حسب متغير التخصص، أو متغير الفصول الدراسية . كما أشارت الدراسة إلى أن 71.5%من العينة عكست استجاباتهم توجهاً ايجابياً بشأن المسئولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فروقاً جوهرية بين الجنسين في التوجه نحو المسئولية الاجتماعية، والفروق لصالح الإناث .ولا توجد فروق جوهرية في التوجه نحو المسئولية بين أفراد العينة حسب التخصص أو الفصول الدراسية .كما كشفت الدراسة عن وجود ارتباط طردي موجب بين قيمة الحرية وقيمة المسئولية الاجتماعية، فكلما ارتفع الإيمان بأهمية الحرية ارتفع الإحساس

بالمسئولية، الأمر الذي يعني أهمية نشر وترسيخ ثقافة الحرية حتى يتجذر الإحساس بالمسئولية الاجتماعية في شخصية الشباب الكويتي.

٧- دراسة الرميح (2004) بعنوان : نموذج واقعي مقترح لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي تجاه مشكلة الحوادث المرورية) دراسة تطبيقه

هدفت الدراسة إلى تصميم برنامج مقترح للتدخل المهني في خدمة الفرد يتمثل في العلاج الواقعي وذلك لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي تجاه مشكلة الحوادث المرورية، وكذلك محاول التعرف إلى مدى فعالية هذا البرنامج المقترح في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي تجاه مشكلة الحوادث المرورية .اعتمدت الدراسة المنهج شبه التجريبي لبحث العلاقة بين متغير مستقل " النموذج الواقعي المقترح "ومتغير تابع " تنمية المسئولية الاجتماعية "وقد تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعتين ضابطة وتجريبية . استخدم الباحثان مقياس تنمية المسئولية الاجتماعية للشباب الجامعي من إعدادهما .وبلغ حجم العينة (40) طالبا من طلاب المستوى الأول والثامن بقسم علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن(سعود في القصيم، وهم الطلاب الذين حصلوا على درجات منخفضة على مقياس المسئولية الاجتماعية ، وتم تقسيمهم بطريقة عشوائية إلى مجموعتين ضابطة وتجريبية عدد كل منها (20) طالبا . ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة وجود فوق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة على أبعاد مقياس تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الشباب بعد التدخل المهني باستخدام أساليب العلاج الواقعي في خدمة الفرد، وهذا يدل على أن البرنامج المقترح في إطار العلاج

الواقعي أدى إلى حدوث تغيير فعلي لدى المجموعة التجريبية مما يؤكد على فعالية البرنامج في تحقيق أهدافه.

٨- دراسة سكران (2004) بعنوان :استخدام العلاج المعرفي في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى مساهمة العلاج المعرفي في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة .وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج شبه التجريبي على عينة من طلاب الجامعة ، وتم تقسيمهم إلى مجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة. وتشتمل أدوات الدراسة على المقابلات الفردية والمشتركة، ومقياس المسئولية الاجتماعية من إعداد د .سيد عثمان .وبلغ حجم العينة (20طالبا، وتم تقسيمهم إلى مجموعتين تجريبية -وضابطة من المتقدمين للحصول على تكافل اجتماعي من قسم رعاية الشباب لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وأسفرت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد المجموعة التجريبية دون أفراد الضابطة وهذا يرجع إلى استخدام أساليب العلاج المعرفي مع أفراد المجموعة التجريبية .كما أفادت النتائج بوجود فروق بين متوسط درجات المجموعة التجريبية قبل وبعد التدخل المهني باستخدام العلاج المعرفي لتنمية المسئولية الاجتماعية.

ثانياُ الدراسات الاجنبية

١- دراسة سيدر(2008) وهي بعنوان : الأشياء السيئة يمكن أن تحدث : كيف يعرقل الخوف المسئولية الاجتماعية لدي الطلبة المراهقين ذوي الامتيازات

تهدف هذه الدراسة الى مقارنة التحولات في مواقف المراهقين الأكبر سناً في المدارس الثانوية المشاركين في دورة دراسية عن قضايا العدالة الاجتماعية، مع مجموعة ضابطة من المراهقين متشابهة .وفي تلك الدورة تعلم المراهقين المشاركين عن قضايا العدالة الاجتماعية، مثل التشرد والفقر والمجاعة في العالم، والهجرة غير الشرعية .وبتحليل البيانات قبل المسح وبعد المسح كشفت البيانات أن المراهقين المشاركين في العدالة الاجتماعية خلال الفصل الدراسي انخفض دعمهم للتعليم والإنصاف بين البلدان الغنية والمجتمعات الفقيرة .وكشفت المقابلات التي أجريت مع هؤلاء المراهقين وتحليلات أعمال الطلاب كشفت أن التحولات في المواقف تأثرت من الخوف من احتمال أن يصبحوا هم أنفسهم في يوم من الأيام بلا مأوى أو فقراء.

٢- دراسة رايت وآخرون (2004) وهي بعنوان :استكشاف مدى ملائمة برنامج المسئولية الشخصية والاجتماعية في تكييف النشاط البدني : دراسة حالة جماعية

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تطبيق برنامج المسئولية الشخصية والاجتماعية في تكييف النشاط البدني .وتم استخدام دراسة الحالة الجماعية، وبلغ عدد المشاركون خمسة أطفال ذكور مصابين بالشلل الدماغي .واشتملت مصادر المعلومات على ملاحظات الرصد الميداني، والسجلات الطبية، وإجراء مقابلات مع أطباء المشاركين والمعالجين والآباء .وتبين أن هناك زيادة للإحساس بالقدرة، والمشاعر الإيجابية عن البرنامج، والتفاعلات الاجتماعية الإيجابية،وتشير هذه النتائج إلى أن برنامج المسئولية الشخصية والاجتماعية يمكن أن يخصص للأطفال المعوقين، وخاصة عندما يقترن بعلاج وثيق الصلة به.

٣- دراسة شريت (2003) بعنوان :برنامج مقترح باستخدام الأنشطة التربوية لتنمية سلوك المسئولية الاجتماعية لدى أطفال مرحلة ما قبل المدرسة.

هدفت الدراسة إلى إعداد برنامج مقترح باستخدام الأنشطة التربوية لتنمية سلوك المسئولية الاجتماعية لدى الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة .وبلغت عينة الدراسة الأساسية (80طفلاً، (40) طفلا و (40)طفلة بروضة مدرسة بايونيرز للغات التابعة لإشراف التربية (6)سنوات .وأدوات الدراسة – والتعليم بمحافظة الإسكندرية، وتراوحت غالبية أعمارهم بين5) التي استخدمها الباحث تشتمل على بطاقة ملاحظة لسلوك المسئولية الاجتماعية لدى الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة) من إعداد الباحث(، ومقياس المسئولية الاجتماعية) من إعداد الباحث(، وبرنامج الأنشطة التربوية المقترح) من إعداد الباحث .(وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أطفال المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة بعد تطبيق برنامج تنمية سلوك المسئولية الاجتماعية بالنسبة للأبعاد الخاصة(بالاهتمام –الفهم – المشاركة.

٤-دراسة بيلون (2003) بعنوان : برنامج مقترح باستخدام الأنشطة التربوية لتنمية سلوك المسئولية الاجتماعية لدى أطفال مرحلة ما قبل المدرسة.

اهتمت هذه الدراسة بتوضيح دور ثقافة المجتمعات المحلية والمناطق الحضرية في عملية التوطين الصناعي، حيث ركّز التساؤل المركزي على تبيين ماهية العوامل التي تعزز العلاقة بين الأقطاب الصناعية والمجتمعات المحلية، وفق مقاربة ثقافية، وقد اعتمدت الباحثة على المنهجين التاريخي والمقارن، حيث اعتمدت المنهج

التاريخي في تتبع واستعراض كرونولوجي لمنطقتي مونتريال ولوس أنجلوس مع التركيز على استعراض التاريخ الثقافي للمنطقتين، وكانت عينه الدراسة على (١٢) مؤسسة و(٤٠) منشأه من منشئات مونتريال وتم اختيار العينة بطريقه كرة الثلج مما يسمح بثراء المعلومات المتحصل عليها، حيث قامت الباحثة بأجراء (٤٥) مقابلة معمقة، وقد توصلت الدراسة إلى ان المؤسسات عندما تتمركز في مناطق معينة فهذا لا يكون صدفة وإنما يخضع لمعايير، فهي ترغب دائما في الحصول على موارد اقتصادية لتدعيم نشاطها الإنتاجي تلعب ثقافة المجتمع المحلي دوراً مهما في عملية التوطين الصناعي، حيث تصطدم الأقطاب الصناعية التي تحل بالمجتمعات المحلية .

التعقيب على الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة التي أجريت في البيئات المحلية والعربية والغربية حول تقييم المسئولية الاجتماعية متنوعة وكثيرة ، ومن خلال استعراضها واستعراض عناصرها الرئيسة يمكن رصد العديد من جوانب التشابه وجوانب الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة واهم ما تتميز به هذه الدراسة.

نظرة تحليلية على الدراسات السابقة :-

١- من حيث أغراض الدراسة وأهدافها :

هدفت الدراسة لتقييم المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين بدوله الكويت وقد اتفقت أهداف الدراسة مع دراسة كلا من (حمدي ٢٠١٤ بعنوان تنمية المسئولية الاجتماعية) ودراسة (عوده (٢٠١٤) بعنوان المسئولية الاجتماعية للشركات) ودراسة عوض(٢٠١٣) بعنوان تنمية المسئولية الاجتماعية لفئة الشباب) ودراسة (الفحماء (٢٠١٢) بعنوان التزام الشركات ببنود محاسبة المسئولية الاجتماعية) ودراسة (الرميحى (٢٠٠٤) بعنوان

تنمية المسئولية الاجتماعيـــة، ودراســـة (شـــريت (٢٠٠٣) بعنـــوان استخدام الانشطه التربوية لتنميه سلوك المسئولية الاجتماعية) .

٢- من حيث المنهج المستخدم في الدراسة :

اتفقت معظم الدراسات فـــي اســـتخدامها للمـــنهج الوصـــفي التحليلي.

٣- من حيث الأداة :

اتفقت اغلب الدراسات في استخدامها الاستبانه كأداة رئيســـيه للدراسة باستثناء بعض الدراسات منها ، دراســـة(عبد الله عـــوده) حيث استخدم تصميم تجريبي يقوم على مجموعتبن ، كـــذلك دراســـة (عوض) حيث استخدم برنامج تدريبي وأساليب تدريب مختلفة منها التعارف والتوضيح ، كذلك دراسة(قاسم) حيث استخدم تصميم شبهه تجريبي يقوم على مجموعتبن ، كذلك دراسة(الرميح) حيث استخدم تصميم شبهه تجريبي يقوم على مجموعتبن ، كذلك دراسة(سكران) حيث استخدم تصميم تجريبي يقوم على مجموعتبن.

٤- من حيث مجتمع الدراسة :

اختلفت هذه الدراسات فيما بينها في اختيارها مجتمع الدراسة فبعضها اختار شركات وجمعيات اهليه منها مثل دراســـة (عبـــد الله عوده) ودراسة (الفحماء) ودراســـة (رايـــت) والـــبعض اهـــتم بدراسة المسئولية الاجتماعية لدى الطلاب وفيه الشباب مثل دراســـة كلا من (عوض ، قاسم ، الرميح ، سيدر ، شريت) .

٥- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

استفادت الدراسة في عدة أمور منها :

١- اختيار منهج الدراسة المستخدم وهو الوصفي التحليلي

.

٢- بناء أداة الدراسة وهى الاستبانه وتحديد مجالاتها وفقراتها .

٣- تحديد المتغيرات المناسبة للدراسة .

٤- بناء الإطار النظري للدراسة .

٥- عرض ومناقشة النتائج وتفسيرها .

٦- التعرف على نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للدراسة .

٧- الإجراءات المناسبة للدراسة .

وتتميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة بما يلي :-

- أغلب الدراسات المتعلقة بموضوع المسئولية الاجتماعية اهتمت بتنميتها لا بتقييمها أولا ثم تنميتها وعلاج القصور بها .
- تميزت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة في الحد البشرى للدراسة ، حيث تمثل في قيادات رابطه الاجتماعيين إلى جانب المستفيدين من الرابطة .
- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الحد الزمانى حيث اجريت عام ٢٠١٦ والحد المكاني حيث اجريت بدولة الكويت .
- في حدود العلم تعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تتعلق بتقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين بدولة الكويت حيث تم تطبيقها ٢٠١٦.

منهج الدراسة :

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والذي يتناول دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحثة في مجرياتها وتستطيع الباحثة أن تتفاعل معها فتصفها وتحللها .

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المسؤولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين بدولة الكويت ، ، ويحاول المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسر ويقيم املاً في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع .

وقد استخدمت الباحثة مصدرين أساسيين للمعلومات :

١- المصادر الثانوية : حيث اتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة .

٢- المصادر الأولية : لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأت الباحثة إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانه كاداه رئيسية للدراسة ، صممت خصيصاً لهذا الغرض ، ووزعت على(٤٠) فرد من قبادات رابطة الاجتماعيين ، و(٤٠) من المستفيدين من الرابطة بدولة الكويت وقد تم تفريغ وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for the Social Sciences).

مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من قيادات رابطه الاجتماعيين والمستفدين من الرابطة بنسبه ١٥% والبالغ عددهم (٤٠) قيادى و (٤٠) مستفيد.

عينة الدراسة :

قامت الباحثة باستخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية المنتظمة.

أداة الدراسة:-

استخدمت الدراسة الاستبانه كأداة لقياس المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين بدولة الكويت ، حيث تعتبر الاستبانه الأداة الرئيسية الملائمة للدراسة الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات التي يجرى تعبئتها من قبل المستجيب .

خطوات بناء الاستبانه :

- الإطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ، والاستفادة منها في بناء الاستبانه وصياغة فقراتها .
- تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانه .
- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال .
- تصميم الاستبانه في صورتها الأولية للقيادات وقد تكونت من (٥) محاور و(٤٣) فقره ملحق رقم (١) ، تصميم الاستبانه في صورتها الأولية للمستفيدين وقد تكونت من (٥) محاور و(٤٣) فقره ملحق رقم (٢) .
- تم عرض الاستبانه على عدد من المحكمين التربويين من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت وكلية العلوم الاجتماعية من الخبراء والباحثين بوزارة التربية بدولة الكويت و أعضاء هيئة التدريس كليه اداب جامعة بنى سويف .وفي ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانه من حيث الحذف أو الاضافه والتعديل ، لتستقر الاستبانه في صورتها النهائية .

أ- يشتمل على استبانه القيادات (٤٣) فقرة موزعه على (٥) محاور هي :

جدول (٨) يوضح توزيع مجالات الاستبانه للقيادات

المحاور	مجالات الدراسة	عدد الفقرات
اولاً	المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات الاجتماعية	٩
ثانياً	المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات الاقتصادية	١١
ثالثاً	المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات الصحية	٨
رابعاً	المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات التعليمية	٨
خامساً	المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات البيئية	٧

ب- يشتمل على استبانه المستفيدين (٤٣) فقـــرة موزعه على (٥) محاور هي :

جدول (٩) يوضح توزيع مجالات الاستبانه للهيئة التعليمية

المحاور	مجالات الدراسة	عدد الفقرات
اولاً	المســـئولية الاجتماعيـــة لرابطـــة الاجتماعيين ودعم الخدمات الاجتماعية	٩
ثانياً	المســـئولية الاجتماعيـــة لرابطـــة الاجتماعيين ودعم الخدمات الاقتصادية	١١
ثالثاً	المســـئولية الاجتماعيـــة لرابطـــة الاجتماعيين ودعم الخدمات الصحية	٨
رابعاً	المســـئولية الاجتماعيـــة لرابطـــة الاجتماعيين ودعم الخدمات التعليمية	٨
خامساً	المســـئولية الاجتماعيـــة لرابطـــة الاجتماعيين ودعم الخدمات البيئية	٧

مقياس ليكرت الخماسي :-

كانت الاستجابة هي خمسه اختيارات مثل (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) فانه عادة ما تدخل القيم (أوزان weight) كما في الجدول رقم (١٠)

جدول (١٠) يوضح مقياس ليكرت

الإفادة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

وتم تحديد الدرجة (١) للاستجابة (لا أوافق بشدة) وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو (٢٠%) ، وهو يتناسب مع الاستجابة (لا أوافق بشدة) ، يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي(المتوسط المرجح weighted mean) ثم تحديد الاتجاه (Attitude) حسب قيم المتوسط المرجح كما في الجدول رقم (١١) .

جدول (١١) يوضح توزيع المتوسط المرجح

المتوسط المرجح	المستوى
من ١ إلى ١,٧٩	لا أوافق بشدة
من ١,٨٠ إلى ٢,٥٩	لا أوافق
من ٢,٦٠ إلى ٣,٣٩	محايد
من ٣,٤٠ إلى ٤,١٩	أوافق

المتوسط المرجح	المستوى
من ٤,٢٠ إلى ٥	أوافق بشدة

ويلاحظ أن طول الفترة المستخدمة هنا هي (٥/٤) اى حوالي ٨٠% وحسبت طول الفترة على أساس أن الأرقام الخمسة(١،٢،٣،٤،٥) قد حصرت فيما بينها ٤ مسافات .

صدق الاستبانه :

يقصد بصدق الاستبانه أن تقيس عبارات الاستبانه ما وضعت لقياسه ، وقد تم التأكد من صدق الاستبانه بطريقتين:

- صدق المحكمين : تم عرض الاستبانتين في صورتهما الأولية بالملحق رقم (١) والمحلق رقم (٢) على مجموعه من المحكين تألفت من عدد من المختصين في حقل التربية والعلوم الاجتماعية ، وتم إجراء ما لزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة حتى خرجت الاستبانه في صورتها الأولية .
- ثبات الاستبانه : حساب معامل ألفا كرونباخ اتضح انه عامل ثبات استبانه القيادات(٠,٨٣٥) ومعامل ثبات استبانه المستفيدين (٠,٩٥٣) مما يدل على ارتفاع معدل الثبات لكل من الاستبانتين .

نتائج الدراسة

سيتم تقسيم نتائج الدراسة بناء على تساؤلات الدراسة التى تم ذكرها سابقاً كما سيتم استعراض النتائج ومناقشتها وربطها بنتائج مثيلاتها من الدراسات

هل تتوافر معايير تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين بدولة الكويت ؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. كيف يمكن تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات الاجتماعية ؟

٢. كيف يمكن تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات الاقتصادية؟

٣. كيف يمكن تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات الصحية؟

٤. كيف يمكن تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات التعليمية ؟

٥. كيف يمكن تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات البيئية ؟

السؤال الأول: كيف يمكن تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات الاجتماعية ؟

تكشف التحليلات الإحصائية عن المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ومن خلال التحليل الإحصائي يلاحظ أن نسبة كبيرة من العينة يوافقون بشدة على أن رابطه الاجتماعيين تقدم المساعدات لدعم الخدمة الاجتماعية ما يدل على توافر المسئولية

الاجتماعية للمستفيدين من الرابطة وكانت من اكثر العبارات تايدا ان تتوافق رؤية رابطه الاجتماعيين مع أهداف وقيم المجتمع الكـــويتي ، وان الرابطـــة تسهم مع النقابات الأخرى في حل المشكلات الاجتماعية، وإنها تدعم الانشطه الاجتماعية للجمعيات الأهلية، وتتفق هذه النتيجه مع دراسة حمدى عبد العال بعنوان "الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وتنمية المسئولية الاجتماعية ".

السؤال الثاني: كيف يمكن تقيـــيم المســـئولية الاجتماعيـــة لرابطـــة الاجتماعيين ودعم الخدمات الاقتصادية؟

تكشف التحليلات الإحصائية عن المســـئولية الاجتماعيـــة لرابطـــه الاجتماعيين ومن خلال التحليل الإحصائي يلاحظ أن نسبة كبيرة من العينـــة يوافقون بشدة على أن رابطه الاجتماعيين تقدم المســـاعدات لـــدعم الخدمـــة الاقتصادية مما يدل على توافر المسئولية الاجتماعية للمستفيدين من الرابطـــة وكانت من اكثر العبارات تايدا ان تدعم رابطه الاجتماعيين تمويل مشروعات تشغيل الشباب بالمجتمع ، تشجع رابطه الاجتماعيين رجال الأعمال على دعـــم برامج تشغيل العمالة وتتفق هذه النتيجه مع دراسة الفحماء بعنـــوان "فعاليـــه برنامج ارشادى لتنمية المسئولية الاجتماعية ".

السؤال الثالث: كيف يمكـــن تقيـــيم المســـئولية الاجتماعيـــة لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات الصحية؟

تكشف التحليلات الإحصائية عن المســـئولية الاجتماعيـــة لرابطـــه الاجتماعيين ومن خلال التحليل الإحصائي يلاحظ أن نسبة كبيرة من العينـــة يوافقون بشدة على أن رابطه الاجتماعيين تقدم المســـاعدات لـــدعم الخدمـــة الصحية مما يدل على توافر المسئولية الاجتماعية للمستفيدين مـــن الرابطـــة

وكانت من اكثر العبارات تايدا ان تقوم رابطه الاجتماعيين بتوفير برامج الرعاية الصحية ، تساهم رابطه الاجتماعيين مع المجتمع الكويتي في الوقاية من الأمراض المعدية والفيروسات ، تدعم رابطه الاجتماعيين برامج الصحة الانجابيه للمراه بالمجتمع الكويتي ، وتتفق هذه النتيجه مع دراسة بيلون بعنوان "برنامج مقترح باستخدام الانشطة التربوية "

السؤال الرابع: كيف يمكن تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات التعليمية؟

تكشف التحليلات الإحصائية عن المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ومن خلال التحليل الإحصائي يلاحظ أن نسبة كبيرة من العينة يوافقون بشدة على أن رابطه الاجتماعيين تقدم المساعدات لدعم الخدمة التعليمية مما يدل على توافر المسئولية الاجتماعية للمستفيدين من الرابطة وكانت من اكثر العبارات تايدا تساهم رابطة الاجتماعيين فى برامج محو الاميه وتعليم الكبار ، تشارك رابطة الاجتماعيين بعمل ندوات لدعم الانشطه المدرسية ، تسهم رابطة الاجتماعيين في جذب المتسربين من التعليم ، وتتفق هذه النتيجه مع دراسة رايت بعنوان "اسسكشاف مدى ملائمه برنامج المسئولية الشحصية والاجتماعية فى تكييف النشاط ".

السؤال الخامس: كيف يمكن تقييم المسئولية الاجتماعية لرابطة الاجتماعيين ودعم الخدمات البيئيه؟

تكشف التحليلات الإحصائية عن المسئولية الاجتماعية لرابطه الاجتماعيين ومن خلال التحليل الإحصائي يلاحظ أن نسبة كبيرة من العينة يوافقون بشدة على أن رابطه الاجتماعيين تقدم المساعدات لدعم الخدمة التعليمية مما يدل على توافر المسئولية الاجتماعية للمستفيدين من الرابطة وكانت من اكثر العبارات تايدا تساهم رابطة الاجتماعيين فى دعم حملات التوعية البيئية للتوعية ، تنظم رابطة الاجتماعيين خدمات لتحسين وتطوير البيئة المحيطة ، تهتم رابطة الاجتماعيين بتشجير وتجميل البيئة من حولها ، وتتفق هذه النتيجه مع دراسة الرويشيد بعنوان "الحرية والمسئولية الاجتماعية لدى طلاب كليع التربية الاساسيه " .

ملخص لأهم نتائج الدراسة

كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

أولا: بالنسبة للقيادات:-

١- وفقاً للحاله العمرية

- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الأول (الخدمات الاجتماعية) حيث كانت قيمة "ف" (٩,٥) لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) مما يدل على تفاوت اراء القيادات بين أفراد العينة وفقاً للعمر ، وكان الاختلاف لصالح الفئة العمرية (٤٠ لما فوق).
- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الثاني (الخدمات الاقتصادية) حيث كانت قيمة "ف" (٢,٦) ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٨٧) مما يدل على اتفاق اراء القيادات بين أفراد العينة وفقاً للعمر.

- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الثالث (الخدمات الصحية) حيث كانت قيمة "ف" (٢,١) ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,١٤٢) مما يدل على اتفاق اراء القيادات بين أفراد العينة وفقاً للعمر.
- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الرابع (الخدمات التعليمية) حيث كانت قيمة "ف" (٦,١) لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٥) مما يدل على تفاوت اراء القيادات وفقاً للعمر ، وكان الاختلاف لصالح الفئة العمرية (٤٠ لما فوق).
- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الخامس (الخدمات البيئية) حيث كانت قيمة "ف" (٢,٥) ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٩٨) مما يدل على اتفاق اراء القيادات وفقاً للعمر.

٢- <u>وفقاً للحاله التعليمية</u>

- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الأول (الخدمات الاجتماعية) حيث كانت قيمة "ف" (٧,٤) لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٢) مما يدل على تفاوت الآراء بين أفراد العينة وفقاً للحالة التعليمية، وكان الأختلاف لصالح المؤهل العلمى (الدكتوراه) .
- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الثاني (الخدمات الاقتصادية) حيث كانت قيمة "ف" (١٠,٩) لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) مما يدل على تفاوت الآراء بين أفراد العينة وفقاً للعمر، وكان الأختلاف لصالح المؤهل العلمى (الدكتوراه).

- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الثالث (الخدمات الصحية) حيث كانت قيمة "ف" (١٢,٢) لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) مما يدل على تفاوت الآراء بين أفراد العينة وفقاً للحالة التعليمية، وكان الأختلاف لصالح المؤهل العلمى (عالى ، دكتوراه).
- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الرابع (الخدمات التعليمية) حيث كانت قيمة "ف" (٠,٤) ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٦٦٠) مما يدل على اتفاق الآراء بين أفراد العينة وفقاً للحالة التعليمية.
- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الخامس (الخدمات البيئية) حيث كانت قيمة "ف" (٧,٢) لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٢) مما يدل على تفاوت الآراء بين أفراد العينة وفقاً للحالة التعليمية ، وكان الأختلاف لصالح المؤهل العلمى (مؤهل عالى).

٣- <u>وفقاً للوظيفة بالرابطة</u>

- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الأول (الخدمات الاجتماعية) حيث كانت قيمة "ف" (1.1) ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٣٦٤) مما يدل على اتفاق الآراء بين أفراد العينة وفقاً للوظيفة بالرابطة.
- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الثاني (الخدمات الاقتصادية) حيث كانت قيمة "ف" (١٠,٤)ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى (١,٤) مما يدل على اتفاق الآراء بين أفراد العينة وفقاً للوظيفة بالرابطة.
- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الثالث (الخدمات الصحية) حيث كانت قيمة "ف" (٠,٩٥) ليس لها دلالة إحصائية عند

مستوى (٠,٩٥٦) مما يدل على اتفاق الآراء بين أفراد العينة وفقاً للوظيفة بالرابطة.

- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الرابع (الخدمات التعليمية) حيث كانت قيمة "ف" (٢,٣٧) ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٨٧٠) مما يدل على اتفاق الآراء بين أفراد العينة وفقاً للوظيفة بالرابطة.
- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الخامس (الخدمات البيئية) حيث كانت قيمة "ف" (١,٥) ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٢٣) مما يدل على اتفاق الآراء بين أفراد العينة وفقاً للوظيفة بالرابطة.

ثانيا المستفيدين

كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه للمقارنة بين متوسطات إجابات المستفيدين على محاور الاستبانه:

١- وفقاً للمنطقة

- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الأول (الخدمات الاجتماعية) حيث كانت قيمة "ف" (36.4) لها دلالة إحصائية عند مستوى (001.٠) مما يدل على اختلاف الآراء بين أفراد العينة وفقاً للمنطقة ، وكان الأختلاف لصالح منطقة (العاصمه).
- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الثاني (الخدمات الاقتصادية) حيث كانت قيمة "ف" (٥,٩) لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) مما يدل على اختلاف الآراء بين أفراد العينة وفقاً للمنطقة، وكان الأختلاف لصالح منطقة (الأحمدى).

- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الثالث (الخدمات الصحية) حيث كانت قيمة "ف" (٣,٧) ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١٢) مما يدل على اتفاق الآراء بين أفراد العينة وفقاً للمنطقة.
- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الرابع (الخدمات التعليمية) حيث كانت قيمة "ف" (٢,٨) ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٣٧) مما يدل على اتفاق الآراء بين أفراد العينة وفقاً للمنطقة.
- بالمقارنة بين متوسطات إجابات أفراد العينة في المحور الخامس (الخدمات البيئية) حيث كانت قيمة "ف" (٦,٤) لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) مما يدل على اختلاف الآراء بين أفراد العينة وفقاً للمنطقة ، وكان الأختلاف لصالح منطقة (الأحمدى).

ثانيا : كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة باستخدام اختبار (T.test) للمقارنة بين متوسطات إجابات المتعلمين على محاور الاستبانه:

أولا: بالنسبة للقيادات:-

١- وفقاً للنوع

- بالمقارنة بين متوسطي درجات كل من النوع ذكر (٣١,٧) والنوع أنثى (٣١,٨) للمحور الأول (الخدمات الاجتماعية) من وجهة نظر المستفيدين تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة وكانت الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٥٢٤) وفقا للنوع لصالح (الأنثى) .
- بالمقارنة بين متوسطي درجات كل من النوع ذكر (٦٩,٨) والنوع انثى (٧٠,٦) للمحور الثاني (حول الخدمات الاقتصادية) من وجهة نظر المستفيدين تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة

الدراسة وكانت الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٨٩٨) وفقا للنوع لصالح النوع (أنثى).

- بالمقارنة بين متوسطي درجات كل من النوع ذكر (٢٣,٣) والنوع انثى (٢٤) للمحور الثالث (الخدمات الصحية) من وجهة نظر المستفيدين تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة وكانت الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٩٦٤) وفقا للنوع لصالح النوع (أنثى).
- بالمقارنة بين متوسطي درجات كل من النوع ذكر (٢٧,٩) والنوع أنثى(٢٨,١) للمحور الرابع (الخدمات التعليمية) من وجهة نظر المستفيدين تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة وكانت الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٨٨٤) وفقا للنوع لصالح النوع (الأنثى).
- بالمقارنة بين متوسطي درجات كل من النوع ذكر (٢٤,٣) والنوع أنثى (٢٥,١) للمحور الخامس (الخدمات البيئية) من وجهة نظر المستفيدين تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة وكانت الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٠٥٢) وفقا للنوع لصالح النوع (الأنثى).

ثانيا المستفيدين

١- وفقاً للجنسية

- بالمقارنة بين متوسطي درجات كل من الجنسية كويتي (٣٢) وغير كويتي (٣١,٤) للمحور الأول (الخدمات الاجتماعية) من وجهة نظر المستفيدين تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة وكانت الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٩٤٨) وفقا للجنسية لصالح (الكويتي).

- بالمقارنة بين متوسطي درجات كل من الجنسية كويتي (٤٠,٢) وغير كويتي (٧٠,٥) للمحور الثاني (حول الخدمات الاقتصادية) من وجهة نظر المستفيدين تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة وكانت الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٧٤١) وفقا للجنسية لصالح(الغير الكويتي) .
- بالمقارنة بين متوسطي درجات كل من النوع ذكر (٢٤,٣) والنوع أنثى (٢٣,١) للمحور الثالث (الخدمات الصحية) من وجهة نظر المستفيدين تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة وكانت الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٩٦٤) وفقا للجنسية لصالح الجنسية (الكويتي).
- بالمقارنة بين متوسطي درجات كل من النوع ذكر (٢٨,٩) والنوع أنثى(٢٨,٤) للمحور الرابع (الخدمات التعليمية) من وجهة نظر المستفيدين تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة وكانت الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٢٧١) وفقا للجنسية لصالح الجنسية (الكويتي).
- بالمقارنة بين متوسطي درجات كل من النوع ذكر (٢٥) والنوع أنثى (٢٤,٦) للمحور الخامس (الخدمات البيئية) من وجهة نظر المستفيدين تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة وكانت الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٧٢٥) وفقا للجنسية لصالح الجنسية (الكويتي).

٢- <u>وفقاً للنوع</u>

- بالمقارنة بين متوسطي درجات كل من النوع ذكر (٣١,٧) والنوع أنثى (٣١,٨) للمحور الأول (الخدمات الاجتماعية) من وجهة نظر

المستفيدين تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة وكانت الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٥٢٤) وفقا للنوع لصالح (الأنثى) .

- بالمقارنة بين متوسطي درجات كل من النوع ذكر (٦٩,٨) والنوع انثى (٧٠,٦) للمحور الثاني (حول الخدمات الاقتصادية) من وجهة نظر المستفيدين تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة وكانت الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٨٩٨) وفقا للنوع لصالح النوع (أنثى).
- بالمقارنة بين متوسطي درجات كل من النوع ذكر (٢٣,٣) والنوع انثى (٢٤) للمحور الثالث (الخدمات الصحية) من وجهة نظر المستفيدين تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة وكانت الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٩٦٤) وفقا للنوع لصالح النوع (أنثى).
- بالمقارنة بين متوسطي درجات كل من النوع ذكر (٢٧,٩) والنوع أنثى(٢٨,١) للمحور الرابع (الخدمات التعليمية) من وجهة نظر المستفيدين تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة وكانت الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٨٨٤) وفقا للنوع لصالح النوع (الأنثى).
- بالمقارنة بين متوسطي درجات كل من النوع ذكر (٢٤,٣) والنوع أنثى (٢٥,١) للمحور الخامس (الخدمات البيئية) من وجهة نظر المستفيدين تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة وكانت الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٠٥٢) وفقا للنوع لصالح النوع (الأنثى).

اولا : المراجع العربية

١. أحمد ، فضل محمد (٢٠١٣) : فعالية برنامج للتدخل المهني من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي ، مصر ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالشرقية ،مجله دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية .

٢. الحمدي ، فؤاد محمد .(2003) الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك . أطروحة دكتو ا ره غير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة ، قسم الإدارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية .

٣. الرميح، يوسف أحمد عامر و محمود محمد أحمد صادق : (2004) نموذج واقعي مقترح لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي تجاه مشكلة الحوادث المرورية)دراسة تطبيقية(، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية –جامعة حلوان، العدد – 90 .السابع عشر، الجزء الأول .

٤. الرويشد، فهد :(2007)الحرية والمسئولية الاجتماعية لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، مجلة العلوم التربوية –جامعة القاهرة، العدد الأول .

٥. العاني، حارس،(2005) ، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية –دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، نسخة الكترونية.

٦. المغربل ، ياسمين (٢٠٠٨) ، المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية

٧. ،المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، ورقه عمل برقم (١٣٨) ، سبتمبر .

٨. المغلوث ، فهد حمد (٢٠١١) : المسئولية الاجتماعية للشركات وأثرها على المجتمع نموذج تطبيقي للتخطيط لبرامج المسئولية الاجتماعية وبرامج مقترحة لاقتصاديات المسئولية الاجتماعية، جامعه الملك سعود ، كليه الآداب – قسم الدراسات الاجتماعية

٩. اللولو، محمد،(2009) ، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

١٠. حواله ، سهير محمد (٢٠١٣) : فلسفه العمل التطوعي والمسئولية الاجتماعية في المؤسسات التربوية ، مجله العلوم التربوية ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠١٣ ،مصر .

١١. خضور. رسلان (٢٠١١) : التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة عشر ، دمشق ، جمعيه العلوم الاقتصادية لسورية – المسئولية الاقتصادية لرجال الأعمال .

١٢. دحلان، عبد الله صادق،(2004) ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة عالم العمل،العدد 49 ، نسخة الكترونية.

١٣. الفحماء، فهد راعى (٢٠١٢) مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسئولية الاجتماعية ، جامعه الشرق الأوسط ، كليه الإعمال ، قسم المحاسبة .

١٤. زايد ، احمد (٢٠١٠) :المواطنة والمسئولية الاجتماعية : مدخل نظري ، المؤتمر السنوي الحادي عشر – المسئولية الاجتماعية والمواطنة ١٦-١٩مايو ٢٠٠٩ ، المجلد الأول ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .

١٥. سعيد : سناء عبد الرحيم ، الباري :عبد الرضا (٢٠١٠) : الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة – دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية ، بغداد ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الثالث والثمانون .

١٦. سكران، ماهر عبد الرازق :(2004)استخدام العلاج المعرفي في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة، مجلة دراسات في الخدمة

الاجتماعية والعلوم الإنسانية، -جامعة حلوان، العدد السادس عشر، الجزء الثاني

١٧. ضـــيافى ، نـــوال (٢٠١٠) ، المســـئوليه الاجتماعيـــة للمؤسســـه والموارد البشرية ، الجمهوريه الجزائرية الديموقراطيه الشـعبية ، وزارةالتعلـيم العـالى والبحث العلمى ، جامعه ابو بكر بلقايد ، تلسان ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

١٨. فايد ، سوسن (٢٠٠٩) الأمن النفسي للمواطن المصري مسئوليه اجتماعية : دراسة استطلاعيه على عينه من جمهور النوادي الاجتماعية : المؤتمر السنوي الحادي عشر – المسئولية الاجتماعية والمواطنة ١٦-١٩ مايو المجلـد الأول ، المركـز القـومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة .

١٩. فلاق ، محمد (٢٠١٣) ، المسئولية الاجتماعية للشركات النفطية العربيـة ، الجزائر ، جامعه حسين لو على ، الشلف ، كليه العلـوم الاقتصـادية والتجاريـة وعلـوم التيسير ، عدد ١٢

٢٠. كمال ، احمد ، (٢٠١٠) المسئولية الاجتماعية لجمعيـات رجـال الإعمـال والمستثمرين دراسة حاله على جمعيتي مستثمري مدينه السادس من أكتوبر ومسـتثمري العبور ، المؤتمر السنوي الحادي عشر (المسئولية الاجتماعية والمواطنة ١٦-١٩ مـايو ٢٠٠٩) ، المجلد الثاني ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة .

٢١. علي ، نبيل موسى سليمان :(2001)الدجماطيـة وعلاقتهـا بالمسـئولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة بمحافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- الجامعة الإسلامية بغزة.

٢٢. عوض ،حسنى (٢٠١٣) أثر مواقـع التواصـل الاجتمـاعي فـي تنميـة المسؤولية المجتمعية لدى فئة الشباب

٢٣. تجربة مجلس شبابي علار أنموذجا ، القدس ، برنامج التنميـة الاجتماعيـة والأسرية .

٢٤. عيشا ،بن عمار(٢٠٠٦): دور تقييم أداء العاملين فـى تحديـد احتياجـات التدريب ، دراسة حاله مؤسسه صناعه الكوابل الكهربائية بسكرة ،جامعه محمد بوضـياف بالمسيلة ، كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية .

٢٥. محمد ، طارق إسماعيل (٢٠١١) : نحو تصور تخطيطي لتنمية المسئولية الاجتماعية لأعضاء المجلس الشعبي المحلى ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية – مصر ابريل ٢٠١١.

٢٦. مشرف ، ميسون محمد عبد القادر (٢٠٠٩) :التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة ، الجامعة السلامية ، كليه التربية ، علم النفس ، – إرشاد نفسي .

٢٧. نوافان ،محمد حامد : (٢٠١٠) ، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد جامعة دمشق.

٢٨. يحيى، زياد وآخرون،(2002) ، أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية، مجلة تنمية –207.الرافدين، المجلد 24 ، العدد 67 .

ثانياً : المراجع الأجنبية :-

29. ATAUR Rahman Belal, Corporate Social Responsibility Reporting in Developing Countries, (Corporate social responsibility series) Ashgate Publishing Company, USA, 2008

30. Egypt Civil Society Support Program (ECSS) برنامج دعم المجتمع المدني المصري الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – أكتوبر ٢٠١٠– سبتمبر ٢٠١٣

31. Seider, Scott(2008): "Bad Things Could Happen": How Fear Impedes Social Responsibility in Privileged Adolescents, Journal of Adolescent Research, v23 n6 , www.eric.ed.gov.

32. Wright, Paul M and White, Katherine and Gaebler-Spira, Deborah(2004): Exploring the Relevance of the Personal and Social Responsibility Model in Adapted Physical Activity: A Collective Case Study, Journal of Teaching in Physical Education, v23, n1,www.eric.ed.gov.PDF created